السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

17

الخميس 18 نيسان 2013 ـ الموافق 8 جمادى الثانية 1434 هـ ـ العدد 12458

AS-SAFIR Arabic political daily – April 18, 2013 N° 12458

هل تعرفون موقع بانيت الإخباري في فلسطين 1948؟ ليس من مؤامرة خلف قصة نجاحه المذهلة بينما هو فارغ تماما بل ... والسعودية تحاول ضبط عمالتها السائبة.

2

الثورة البطيئة: النموذج اليمني لإسقاط النظام وبناء الدولة المدنية، كما توضحه الجلسة الأولى من الحوار الوطني. والشعارات الرائجة في العراق تنفي الأقليات خارج الجماعة الوطنية.

3

متى يستفيق الفكر الاقتصادي العربي وينتج ما يلائم مجتمعاته في منعطفها هذا. وفي شريط «بألف كلمة»، الذكرى الثانية لاغتيال المناضل الاممي فيتوريو اريغوني في غزة.

4

مصر: ثورة بلا رأس، ولكنها ليست بلا عقل!

التنوع هو أهم ما يميز الثورة المصرية والجموع التي قامت بها. فالميدان والشوارع كلها كانت مفعمة بالحياة والحركة والتركيبات اللانهائية. لم يطغ أي لون، لا الزيتي (أي الجيش) كان لونها الرئيسي، ولا أزرق العمال سيد مشهدها، ولم تكن صيحات الطلاب المتحمسة والمتدفقة من جامعتها هي صوتها الأعلى... لم تتكون هنا «الكتلة التاريخية». كان تنوع الأفكار واختلافها سمة رئيسية، على عكس ما يقال غالباً من أن الثورة كانت انعكاسا لتوحد الجموع وتجمعها، وظهور الشعب المصري ككتلة موحدة في مواجهة السلطة. هذا طرح رومانسي يحاول إظهار «الشعب المتجانس»، بينما الاختلاف والتباين لم يذبلا في أي لحظة. ثم ان أحداً لم يستطع تجميع هذا «الشعب» المفترض تحت لواء تنظيم واحد، أضف إلى عدم استطاعة أي تنظيم ادعاء تمثيل الجموع.

رفض التمثيل والنيابة عن...

ومنذ اليوم الأول، حملت الثورة المصرية في طياتها عداء شديداً للتمثيل، والحديث بالنيابة عن الجموع. فالجموع تتحدث وتمثل نفسها وتعبر عنها بشكل مباشر. هذه ثورة بلا رأس يمكن قطعه. إلا ان هذا لا يعني أنها بلا عقل.

وعلى الرغم من كثرة الائتلافات والتجمعات، لم ينجح أحد في تمثيل الثورة أو التفاوض باسمها. ولقد سعت السلطة منذ اليوم الأول، بجد كبير، لمحاولة خلق رأس للثورة. والبداية كانت مع مفاوضات عمر سليمان حيث حاول تجميع المعارضة السياسية الرسمية المتمثلة في أحزاب هشة مثل «التجمع» و«الوفد»، أو التفاوض مع جماعة قوية ولكنها لم تكن المولّد الحقيقي للثورة، مثل «الإخوان المسلمون» وبعض ائتلافات شباب الثورة. ثم لحق ذلك أكثر من محاولة لخلق رأس، أو محاصرة تمثيل الثورة في بنية ما، مثل البرلمان ولقاءات بعض الأحزاب مع المجلس العسكري. باءت أغلب تلك المحاولات بالفشل، فلم تتمكن من ضبط ما يجري ولا من توليد أطر للتفاوض والمساومة الفعالين. ويمكن تفسير هذا الفشل بعدم فهم السلطة آنذاك لطبيعة الجموع الجديدة، وعدم قدرة الأنماط المعتادة من العمل السياسي والتشريعي والتفاوضي على احتوائها أو تمثيلها. والفشل امتد الى الأحزاب. فالنوع الأول منها، المتأثر بالفكر اللينيني، يرى أهمية وجود حزب ثوري، وطليعة ثورية، تقود الجموع في عملية منظمة ومحسوبة، وتكاد تكون مهندسة سلفاً بمعادلات رياضية دقيقة. وقد جرت محاولات كثيرة لتكوين تنظيم ثوري من رحم ميدان التحرير. كما فشلت الاحزاب او التنظيمات الإصلاحية التفاوضية والتدريجية في استيعاب ديناميات الثورة وأنماط تفاعلها، لأنها لا تملك مفردات المناورة والمباغتة في اللحظات الحرجة، بقدر ما تعرف التدرج والمكاسب المجزأة وفقاً لمراحل محددة. أضف إلى أنها تعوَّدت على نوع آخر من العمل السياسي الذي يفترض التفويض، والتمثيل، والخبرة، وحكم القلة التي تعبر عن الأغلبية، سواء كانت منتقاة بشكل ديمقراطي أم لا. المهم في تجارب تلك التنظيمات هو وجود «مركز»: نقطة ارتكاز تمثل العملية السياسية، وتُركِّزها في حكم بعض الخبراء، وليس الجموع المنضمّة للتنظيم.

مفارقات جذرية بين شكلين من الفعل

كانت هذه الطبيعة الشجرية/الهرمية مغايرة بالكلية لثورة قامت ضد بنى القمع والقهر، ورفضت الأحزاب، والكتل الضخمة، والمؤسسات المختلفة، التي فشلت في التعبير عنها أو تحقيق أدنى مطالب لها، أو حتى خوض معارك حقيقية ضد السلطة. ولم يكن هذا الشكل الشبَكي الذي اتخذته الثورة وليد الصدفة أو اللحظة، بل كان نتاج معاناة كبيرة قبل الثورة مع التنظيمات «الشجَرية»، وكذلك ملاحظة رؤيتها وهي تفشل في خوض المعارك المختلفة ضد السلطة كمنظومة، حتى صارت جزءاً من منظومة السلطة في رؤية الكثيرين. ومن هنا لم تكن مصادفة أن نشهد سلسلة طويلة من الاضطرابات والتمردات داخل الأحزاب المختلفة قبل الثورة وبعد الثورة. وكان الفشل أيضاً من نصيب القيمة المعيارية للسلطة الأبوية كمؤسسة اجتماعية تمتد داخل أغلب التنظيمات وليس في تنظيم بحد ذاته. فقد ذهبت هباء كل محاولات الضغط التي مورست على الثوار من قبل السلطة الحاكمة أو الأعلام، أو من قبل أهاليهم، والقائلة بضرورة العودة إلى بيوتهم، واحترام الرئيس/الأب، وهيبة الدولة، وكل هذه الأشياء...

أحمد نادي - مصر

وتتسم عموماً أغلب الأجيال الشابة التي كانت العماد الرئيسي للثورة برفض شديد للهرمية والتراتبية. وقد انعكس ذلك في أشكال التنظيمات والحركات السياسية التي ابتكرتها. أضف إلى ذلك الغياب الملحوظ لتسلسل رأسي في تلك التنظيمات. ففي أسوأ الأحوال، تسمى بعض القيادات بـ«المنسقين» وليس بالرؤساء. وبفضل الوسائل التكنولوجية، صارت القدرة على التعبير والفعل والتنظيم المباشر متاحة للفرد العادي. ومن هنا بدأت تقل الحاجة إلى تنظيمات متماسكة للتعبير عن الأفراد والجماعات. فهناك فرصة للتمثيل عن النفس بشكل مباشر، ومن دون حاجة إلى بنية أو مؤسسة وسيطة. وهناك حالة عامة من التحرر والعداء للأبناء التنظيمية التي تترافق مع البنى الثقيلة. ولم يتحقق توقع البعض بأن الأحزاب السياسية ستشهد رواجاً كبيراً بعد الثورة، وظللنا نشهد ميلاد وموت حركات شبابية خفيفة وسريعة وأكثر قدرة على المناورة.

الخفة والتجدد الدائمان

لم تشهد الأحزاب الوليدة من رحم الثورة (كما يُحب أن يروِّج لها أصحابها)، أي حضور ملحوظ على الساحة، إلا بعض التأثير لقيادات من تلك الأحزاب، وبشكل شخصي أكثر مما هو حزبي. والمتابع لحركات الشباب قبل وبعد الثورة، يلاحظ اتسام تلك الحركات بالتجدد والترحال. فكثيراً ما كنت تجد عضواً في «حركة 6 أبريل» مشترك في «الحملة الشعبية لدعم البرادعي» مثلاً، وهو نفسه أحد أعضاء «الاشتراكيين الثوريين»، أو على تواصل عميق معهم. فهناك رغبة في السرعة والمرونة والفاعلية أكثر من الثبات والاستقرار والديمومة والترقي. ولا شك في أن كل تلك العناصر معادية بالتعريف للبُنى الشجَرية. ويتسم هذا الجيل بكره قيود التنظيم الجامد، والضجر منها، وبقدر كبير من ممارسة التواصل والتشبيك على الرغم من الخلاف الأيديولوجي. وسيكون من التعجل الحكم بتجاوز الأيديولوجيا، لأنها ما زالت حاضرة في جوانب كثيرة، إلا انه يمكننا القول بأن مقدار المرونة القائم يقلل من حدة الانقسام على خطوط أيديولوجية مثل ما كان يحدث في نضالات القرن الماضي. وهذا التحرر والتجاوز وفرا قدرة عالية على مواجهة السلطة من مواقع مختلفة وبأنماط متعددة. وهو ما وضعها في حالة من الإرباك الدائم، وجعلها «محاصرة». ثم إن أشكال المواجهة والمقاومة تمثلت في خطوط تتقاطع وتتواصل في شبكات ممتدة، وليس من خلال مراكز ونقاط معروفة، ويمكن رصدها وضبطها ان لم يكن القضاء عليها.

الشباب بين السوق وبقايا المجتمع الانضباطي

في مصر، مرت هذه الأجيال بأزمة شديدة مع مؤسسات المجتمع الانضباطي، مثل الأسرة والمدرسة والسجون والشرطة والمستشفيات والمصنع... ففي المدينة تحديداً، فقدت الأسرة دورها الحقيقي كمؤسسة ضبط مجتمعي قيمي لسببين رئيسيين: صعوبة الحياة المادية وتفشي قيم الفردية والاستهلاك. وتحقق هذا الأمر على مستويي الأسر الفقيرة والمتوسطة والغنية على السواء. فالفقيرة والمتوسطة صار على آبائها وأمهاتها العمل لمدد طويلة أو العمل بوظيفتين، بينما حل تنافس نيوليبرالي على قيم الاسر الغنية، وصار النجاح يعني مضاعفة الصفقات. ولم يتبق من الأسرة غير شكلها كسلطة مانعة وإن غابت عنها إمكانية القمع. والمدرسة تحلل دورها لصالح الدروس الخصوصية، ولم يتبق منها غير القمع والعنف الجسدي لمن بقي في الصف ولم «يزوغ» عبر الأسوار أو حتى من البوابة الرئيسية. فأغلب المدارس الحكومية، وحتى كثير من الخاصة تعاني من ظاهرة عدم الحضور. وبالتالي فالمدرسة كمؤسسة انضباط و«جهاز إيديولوجي» فقدت قدرتها على ممارسة السلطة، وتبقى فقط العنف الذي واجهه الطلاب بعنف مضاد ضد المدرسين والمشرفين. بل تحلل دور الجامعة لصالح التدريبات الخاصة والكورسات الخارجية. وعلى كل، فلم تعد المدرسة ولا الأسرة هم من يمتلكون «القصة الكبرى» أو السردية التي تشكل وجدان الفرد في مراحله الأولى. وصار الأعلام البديل والإعلام الاستهلاكي والشارع المفتوح... يفككون تلك السردية بكل قوة. أما المستشفيات فتحللت لمصلحة المستوصفات الخيرية الخاصة والاحسانية بالنسبة للأغلبية الساحقة، وما تبقى منها تابعاً للدولة صار مُحاطاً بأصناف من العذاب وسوء المعاملة للجسد بشكل خاص، وامتهان كامل للآدمية. وشهد السجن تحولاً خطيراً في عصر مبارك، حيث صار ملتقى نجوم العالم المحليين في الإجرام، لتطوير العمل فيما بينهم بدلاً من أن يكون عقاباً. وكما تروي روايات الإسلاميين وبعض مؤسسات حقوق الإنسان، فهناك أمران تفشيا معاً داخل السجون المصرية: العنف الجسدي ورخاوة الانضباط والتماسك الإداري للسجن. وأخيراً فالشرطة المصرية، في عقد مبارك الأخير، صارت رمزاً للخوف والفزع وليس لأي أمن. وضعف دورها الجنائي بشكل غير مسبوق، وأصبح كثير من أفرادها ضالعين في شبكات الإجرام كالمخدرات والدعارة أو الإتاوات والمصالح الاقتصادية. والأخطر هو أنها غابت بشكلها المؤسسي اليومي عن مساحات اجتماعية كثيرة وواسعة، وصارت تظهر فحسب في الحملات العنيفة للبطش المفاجئ. في الأخير هناك فشل كامل لمؤسسات المجتمع الانضباطي في تأدية دوره وتحقيق المنافع المرجوة من ورائه.

وتعاني الأجيال الشابة أيضاً مع «السوق»، رمز مجتمع السيطرة، الذي قام بسحقها مع اشتداد رياح الاقتصاد الخدمي في مصر، الذي كاد يحول عدداً ضخماً من الشباب إلى أنصاف عبيد، وبالأخص بعدما شهدته الدولة والمؤسسات المختلفة من فساد وتوحش في العقود الأخيرة. وهكذا تولد عداء شديد لدى تلك الاجيال تجاه ميكانزمات الإخضاع. ومع أزمة المؤسسات وتعدد مصادر المعرفة إلى حد السيولة، بدأ يتم انتاج الذات في مساحات تبعد عن جدران مؤسسات المجتمع الانضباطي. ويمكن القول أن الوعي بدأ يتشكل خارج إطار الدولة إلى حد بعيد. ففقدت هذه الاخيرة أغلب أدواتها في ممارسة السلطة لإنتاج فرد طيع يقبل بما تفرضه عليه من قوانين ونمط حياة وتصورات معرفية عن دوره ودور الدولة وأهميتها.

خلاصة: الجموع الجديدة

إن الأشكال التنظيمية والتمثيلية للجماهير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بظروف عصرها المعرفية والمادية. فلقد كانت الثورة الفرابية مهداً لميلاد الأحزاب. وفي مطلع القرن العشرين، تشكلت الأحزاب السياسية في مصر من أجل تمثيل الجموع التي استشعرت بُعدها الوطني الجديد، وكانت هناك حاجة ماسة لمواجهة الدولة الوطنية الحديثة والاستعمار، ثم لاحقاً حاجة للمنافسة على السلطة بكافة مستوياتها، من نقابات إلى مقاعد البرلمان. ثم، ومع فشل الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقيلة في إحداث أي تغيير في مصر، ومع التحولات العالمية، شهدنا ميلاد الجموع الجديدة. وفي مصر تحديداً، شهدنا نجاح تلك الجموع الجديدة في إحداث ثورة تمكنت من الاطاحة برأس الهرم، وهي ما زالت تكمل مشوارها.

علي الرجّال

باحث في علم الاجتماع السياسي من مصر

ها إنّا نكبر لنتذكر

نريد أن نثبت في هياج الوقائع وتنافرها، أن هناك بقيم أهلنا، في تلك البيوت ذات الدهان الكالح والأباجورات الخشبية المشبعة برطوبة مياه الأمطار التي تعيق إغلاقها بإحكام لتمنع عبور الريح الباردة إلى الأجساد المنسية، برغم إصرارهم على تثبيت ستائر أعالي الجدران لا يعرفون كيف يسدلونها. أولئك الجالسون على مقاعد واطئة مقرِبين رؤوسهم من بعضهم كأنما يحدقون في جواربهم ورؤوس أصابع أقدامهم الخارجة من فتوقها، متمتمين بعبارات لانهائية من الرجاء، لا تلبث تنزلق تباعاً كقطرات مياه على الزجاج. حينها يكون قد أظلم الليل وتأخرنا عن موعد الوصول، ليخرجوا بعدها إلى الشرفات الضيقة، ويترقبوا أي هينمة في الشوارع المظلمة الخالية، ما يدل على اقتراب خطواتنا فوق رامات المياه وزيوت المحركات، قافزين بعجالة بين أكياس الزبالة المرمية في عرض الشارع، وسعالنا الصاخب المحتقن بالبرد، وبصيص النار الأحمر المنبعث من مقدمة السيجارة المشتعلة.

وبقي هنا كذلك من لا يناديانا إلا بأولاد القحبات، أو أخوتهم، كأنه ليس لنا أسماء ولا أهل أطلقوا علينا حين ولدنا أسماء آبائهم وأمهاتهم، وهيأوا لأجسادنا الطرية كعجين حنطة، لفائف قطنية تحفظ ثبات العظام، مبقية وجوهنا مكشوفة لاستقبال الضوء والعيون الفضولية والإشارات المتواصلة بتلك الأصابع المحروقة بأحماض منظفات غسيل الثياب وجلي الأواني وعصائر البندورة والفليفلة والخل الكثيف المنزلق بتأن إلى قاع الأواني الزجاجية. وكنا نرد على تلك الإيماءات بأفواه نفتحها على اتساعها مظهرين أعماقها الوردية، ونلتفت إلى مصدر الصوت لحظة يناديانا، لنعرف بعد سنوات أنهم ما كانوا يناديوننا إلا بأسمائنا، بعد أن ينغّموها بترجيعات موسيقية لانهائية، ويدربونا على تقبلها والاستئناس بندائها.

وكانوا ينتظرون كل شيء جديد يظهر فينا، ليهللوا له بفرح، كأنما ليتيقنوا بثبات الحياة على قوانينها. وكانت أسناننا وحروف الأبجدية لا تخرج دفعة واحدة، لتمتحن بدورها قدرتهم على الصبر المشفوع بالترقب، وهم يستبقون اكتمال عالم الحواس بمحاولات لا يوقفها اليأس نحو عيوننا وآذاننا وألسنتنا التي تستدعيهم ساعة الجوع والخوف بتغريدات متواصلة.

ونصطحبهم إلى الأسواق ليشتروا لنا ألبسة زاهية، تتوالد ألوانها من الربيع المتفجر بعطاياه، وأعناب الصيف ورمانه. وهناك كنا نلمس خوفهم علينا يتسرب من أصابعهم الحارة الدبقة إلى راحاتنا بشد متواصل حين ندخل المزدحمات القيامية، وكان الباعة يحتفلون بلقائنا وينادوننا بأسماء كبيرة لم نقو آنذاك على حملها. وكانوا يقودوننا إلى الحدائق العامة والأسواق المسقوفة وغرف المصورين المعتمة ليصورونا، مثبتين تلك اللحظات على الورق المقوى اللماع ليستدعونا حين نغيب عن أعينهم التي لا تكف عن تسييل دموعها، وتفاجئنا في ما بعد ونحن نقلبها ككتاب قصص مصورة بأننا كنا نقوم بتلك العادة المنسية: الضحك بكل طاقة الحياة، والتراشق بمياه أباريقها، مظهرين أسناننا البيضاء، تفصح عن فجر لا يرتق مزقه، يلهو بشفاعة القادمين إليه بألبستهم النظيفة وأحذيتهم اللامعة، متوثبين كأمهار حول أفراسها وأحصنتها المتفاخرة.

وبرغم امتلاء دورق الحياة حتى حوافه بالحليب الدافئ الساكن تحت قشدته الرقيقة، لم يكفوا عن إدراج لفائف من الزعتر المغموس بزيته ومتتاليات عرائس رب البندورة الموشح بغبار النعناع والكمون، مترقبين نمو أجسامنا، ليقيسوا أطوالها بالأصابع المنكمشة تارة والمفتوحة تارة أخرى، وكنا نكرّم هذا اللمس الحنون بأن نزيد من أطوال قاماتنا...

وساعة يأتينا المرض، يستخرجون من النباتات نسغها ويمددونه بسوائل سكرية دافئة، ويدلكون أجسادنا العارية بأكف حنونة، بخلاصات زيوت نباتية، ويغمرونا بالأغطية الصوفية الثقيلة. حينها فحسب، كانت الأمراض الشريرة تفر خارجة بعد استنشاقها روح النعناع الثقيل.

وحين كنا نرتعب وتجفل قلوبنا، وتتحول في وهلة لبوابات حانات رعاة البقر المترنحة بثقل العابرين إلى أعماقها، يقتربون منا ويمسدون على رؤوسنا ويتركون لأصابعهم حراثة شعورنا السبطة، يحرقوننا بعدها بلسعة خفيفة من جمرة سيجارة مقتنعين بأنه لا يطرد الرعب إلا الرعب، أو يسقوننا برفق الماء من طاسة الرعبة، ويقولون على سبيل الرجاء «بكرا تكبرون وتنسون». ولم يعلموا في حمأة الحياة ودفقها الذي لا يأتي إلا على عجل في هذه الجغرافيا، أننا خارج رجائهم منذ زمن: ها إنا نكبر لنتذكر.

لكنهم كانوا يخافون علينا وعلى أنفسهم من الوشاة حينما يتقدمون بآذان الفيلة وخراطيمها، يهرسون بحوافرهم الفلطحة أطباق الكلام وكؤوس الهواء، ليدربونا بعدها بلا كلل على الصمت أو الكلام بصوت منخفض، في انقلاب تربوي على قواعد النداءات التي كانت تتصاعد نحو الغيوم، عن ضرورات الإفصاح باللسان عما يجول في حجرات القلب، لا تركها هناك تنتحر وتقتل صاحبها.

وبقي هنا كذلك من يسخر من موتنا بعيداً عن أعين أهلنا الرابضين في جلستهم الثقيلة وهم يحدقون في صورنا القديمة المهترئة الحواف، منتظرين أن تنطق وتنبض فيها الحياة لنخرج من أوراقها بضحكتنا البيضاء وقفزنا المتواصل كجنادب. يقفون كأعمدة دخان أسود يسخرون من أجسامنا الممددة على التراب الرطب، المتثاقلة بالطين وأطواق الحديد ونسيان الوداع الحار قبل الرحيل، ويسمونا من دون أن يلتفتوا إلى من يسأل بلهفة عنا بـ«الفطايس» أو الكلاب، راكلين بأطراف أحذيتهم وجوهنا الملتصقة بالأرض ليراها الأهل، الذين يستدلون علينا بوسائل أبسط بكثير، من أصابعنا المهشمة، من سراويلنا التي غسلوها قبل أسابيع وجسوا رطوبتها قبل جفافها النهائي، من تلك النظرة المتبقية على وجوهنا تطلب الصفح منهم عن تأخرنا على موعد العشاء ونسيان مفاتيح البيت فوق الطاولة، قبل الخروج الأخير.

وكان حين يأتي الموت لأحد، تكتسي الأماكن بالصمت الجليل والأجساد بالأسود الثقيل الكفيل بحجب اختلاجات الألم، يجلسون طويلاً خلف حزنهم الذي يقرع صدورهم بانتظام، كطبول الجيوش المتهيئة للمسير، يغسلون الميت ويمسحونه بالأطياب كأنهم يهيئونه لعرس دائم لا تتوقف بهجته، ويقفون متلاصقي الأكتاف، كرتل من أشجار السرو لحظة يدخل عليهم معزٍ جديد، يشدون جذوعهم على جذعه ويتقبلون منه القبلة على الرأس أو على الوجنتين، ويسقونه القهوة السوداء المباركة بهالها، ويصغون بصمت مهيب إلى نحنحاته بعد أن يجلس بينهم، قبل أن يستعد ليذكر أمامهم بصوت عال صور الميت الأخيرة وبعضاً من كلامه، وهو لا يكف بين جملة وأخرى عن طلب الرحمة له. بعدها يمدون مأدبة الطعام ويطلبون من المعزين التقدم نحوها، ويأكلون بجوع من يُقبل على الحياة، لا لأن الطعام شهي بل لكونها لقيمات تتشفع بالرحمة على من مضى وحيداً في التراب.

لم يهيئونا في خضم مشاغلهم التي لا تنتهي، لأخذ دور الكلاب الشاردة، التي تدور حول موائد الغزاة المترفة وسرادقهم الصاخبة، أو لننام تحت ظلال الجزمات العسكرية الملطخة بدماء إخوتنا، ونمدح مخاط الطغاة والزبد الخارج من أفواههم بعد أن يشتموا ما لا يُشتم: العامة الصاعدة من حضيض التاريخ خلف صخرتها إلى أعالي الهواء، لتبني تحت تأثير فرح طبول الموسيقى وبهجة مزامير الأمل عمارة كينونتها الفاتنة.

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

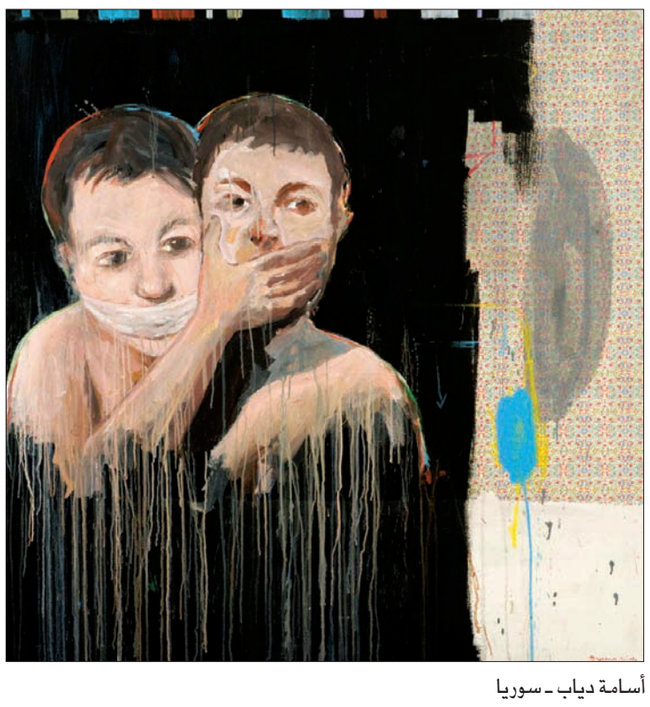

أسامة دياب ـ سوريا

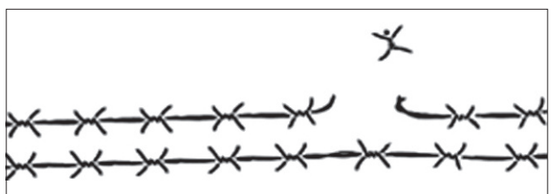

عنزة ولو طارت!

هذا مثل لبناني لوصف التعنت المسبق. وكان «حزب الديموقراطيين الموحد» (وطد) في تونس قد اعتبر فوراً أن دم رئيسه، القيادي اليساري المغدور شكري بلعيد، الذي اغتيل في السادس من شباط/فبراير الفائت، هو برقبة «النهضة» مهما يكن. وقال الحزب إن لديه معلومات، وإن سيارة مراقبة رقمها كذا، يمتلكها قيادي بارز في النهضة، كانت داخل مسرح الجريمة (ولو!). وراح بعد ذلك معظم الوسط اليساري التونسي يشدد على مسؤولية النهضة. وهذا مفهوم في حينها، وهو مبرر سياسياً، على اعتبار أن وزير الداخلية نهضوي، كما رئيس الحكومة. وقد شكل الاغتيال البشع زلزالاً في تونس، لا سيما أن البلد لم يعرف اغتيالات منذ فرحات حشاد، السياسي والنقابي الذي اغتاله الفرنسيون عام 1952. وبغض النظر عمن ارتكب الجريمة، فقد كان مؤداها هو تعزيز الاستقطاب الحاد بين كتلتي العلمانيين والإسلاميين، وتفجير المشهد السياسي بما يجعل لَه صعباً للغاية.

ومنذ أيام قليلة، نشرت وزارة الداخلية التونسية بياناً بأسماء وصور مشتبه بهم، طالبة من المواطنين الإدلاء بمعلومات عنهم. ماذا فعل «وطد»، وشقيق بلعيد، والناطق الرسمي باسم هيئة الدفاع؟ قالوا إن الهدف من النشر «امتصاص الغضب على الجريمة» (بمعنى تبديده)، وإنها «عملية مبيتة ومجهزة من قبل حركة النهضة ولها غايات أخرى»، وأنه «توظيف سياسي للملف»، بل وأن النشر «خرق لمبدأ السرية القضائية»... وهذا معناه بلغة أخرى أن القوم يرفضون نتيجة أخرى غير تلك التي أرادوها ووضعوها نصب أعينهم، وأن أي بحث في غير هذا الاتجاه يعتبر مشبوهاً.. وكأن الحقيقة لا تعنيهم، علماً أن الوصول اليها قد يكون صعباً أو قد لا يتحقق. ولكن الأهم، فالإصرار على إلباس النهضة الجريمة رغم نفيها، والنرفزة من طرح احتمال براءتها، يعني قطع الطريق أمام البحث عن توافق سياسي في تونس. ويعني أن عنوان المعركة هو يا قاتل يا مقتول! وأن مرادفات السياسة هي الاستفراد والإقصاء، أي أنها، السياسة، عقيمة.

نهلة الشهال

العربي
السفير

ملف

500 ألف شخص من أطفال المدارس وأفراد أسرهم في مصر يستفيدون حالياً من «برنامج الأغذية العالمي» التابع للأمم المتحدة باسم «الغذاء في مقابل المدرسة»، والذي يقضي بتقديم مساعدات مباشرة للتشجيع على إبقاء الأطفال في المدارس.
وفي تموز/يوليو المقبل، سيزيد عدد المستفيدين إلى 800 ألف طفل.

فلسطينيو 1948: مأساة صحافة المستعمَرين

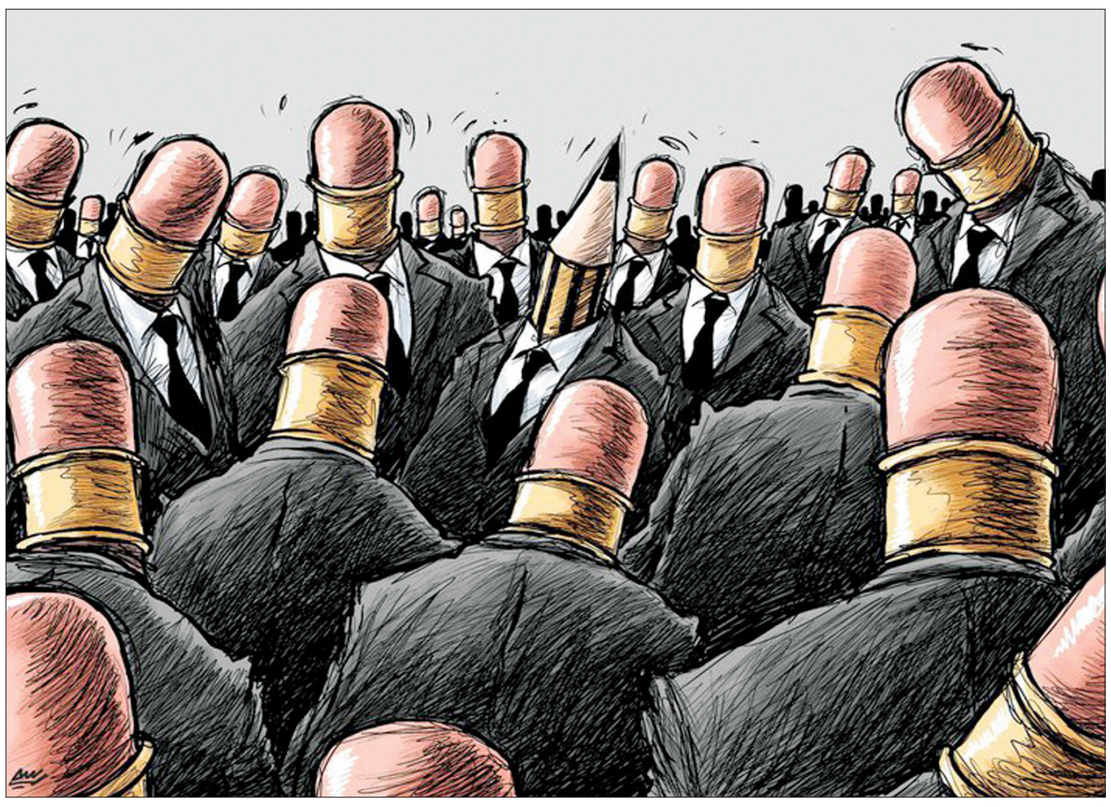
أمجد رسمي ـ الأردن

قبل أسابيع، نُشر في السفير العربي مقال قصير ومثير حول ولادة جريدة «عنب بلدي» في داريا السوريّة. وبعد ذلك بأيام، في منتصف آذار/مارس، قرأنا خبر استشهاد أحمد شحادة، مدير تحرير الجريدة. قصّة هذه الولادة الصحافيّة المبشّرة تركت أسئلة كثيرة عن الإنتاج الثقافي عامةً، والصحافي خاصةً، في ظلّ ظروف عصيبة، وفي ظل حالةٍ سياسيّة خاصّة، وأسئلة عن حالنا في داخل الأراضي المحتلة عام 1948 بهذا الصدد. فلننزل جنوباً إذن، بمرآة الصحافة التي تحكي قصّة مجتمع. لننزل جنوبا إلى فلسطين في الأسابيع الأخيرة فقط، حيث تدور النميمة حول فكرة وقْف أقدم الصحف اليوميّة الفلسطينيّة الصادرة حتّى اليوم.. حيث يُهدَّد أهم المواقع الإخباريّة والسياسيّة بالإغلاق.. حيث يُعتدى على صحافيي بعض القنوات خلال إحياء ذكرى يوم الأرض (لأنهم يخدمون «المؤامرة») أمام عدسات الكاميرات الإسرائيليّة.. جنوبا حيث تصدر صحيفة يوميّة منذ العام 2007 من دون أن يعرف عنها أحد، توزّع في أماكن محدودة بعدد قليل من النسخ، وتربح أموالاً طائلة من الإعلانات الحكوميّة بفضل ارتباطات مالك الجريدة بالإسرائيليين. أو حيث تتوقف مجلة ثقافيّة وفنيّة لمدة عام من دون أن يشعر أحد بغيابها، غير العاملين فيها. هذا إلى جانب عشرات الصحف المحليّة التي هجرت كل اهتمام ثقافيّ أو سياسيّ، وركّزت على مشاكل يوميّة وبلديّة من دون أن تضعها في سياقها الواسع. عشرات الصحف التي تصدر أسبوعيا وتوزّع مجاناً (كل الصحف في الداخل، على الإطلاق، توزّع مجانا) وتمتلئ بمئات الأخطاء المطبعيّة واللغويّة والصحافيّة، ناهيك عن الكوارث السياسيّة التي تعكس حال مجتمعٍ أنهكته تناقضات الهويّة.

بانيت: قصّة نجاح مأساويّ

وفي هذا الوضع الصحافيّ المريب، سنحكي قصّة نجاحٍ هائل غيّر وجه الصحافة داخل الخط الأخضر، وربما في كل فلسطين. قصة الموقع الإخباري Panet، أسسه شخص يدعى بسّام جابر، وهو صحافيّ بدأ مسيرته مراسلاً رياضياً لإذاعة «صوت إسرائيل بالعربيّة» يغطي ألعاب كرة القدم من الملاعب.

لنتوقف لحظةً عند «صوت إسرائيل» هذه. أنشأت الحكومة الإسرائيلية في العام 1956 هذه الإذاعة بهدف أعلنته رسمياً في المرسوم الحكومي: «بثّ الدعاية الإسرائيليّة إلى دول الجوار». صوت إسرائيل هذه لم تكن بوقاً لأسرلة الفلسطينيين داخل إسرائيل فحسب، ولا لنشر الدعاية الإسرائيليّة في الأقطار العربيّة فحسب، بل كانت أيضاً أداة تستخدمها أجهزة المخابرات الإسرائيليّة (الموساد والشاباك) للتواصل مع جواسيسها في البلدان العربيّة. واحدة من الحالات الشهيرة هي حالة منير روفا، العميل الإسرائيلي في العراق الذي هرب في العام 1966 بطائرة ميغ 21 إلى إسرائيل، بعد أن تلقّى عبر الإذاعة الضوء الأخضر لتنفيذ العمليّة.

في العام 2002، كان الفلسطينيون في الداخل يلملمون جراح استشهاد 13 شاباً منهم، استشهدوا في أحداث أكتوبر 2000، تزامناً من انطلاق الانتفاضة الثانية. كانت عمليّة بناء الجمعيّات الأهلية في أوجها والصحافة قد أخذت دوراً مركزياً في المشهد حتى أغلقت السلطات الإسرائيلية «راديو 2000»، وهي إذاعة لعبت دوراً مهماً في إخراج الناس إلى الشوارع، وفي التعبئة الجماهيرية للنزول والاشتباك مع الأمن الإسرائيليّ. في هذه الظروف، أطلق بسّام جابر موقع انترنت جديدا تابعاً لجريدته «بانوراما»، وأطلق على موقعه اسم PANET.

وكما تجري العادة عند افتتاح أي مشروع إعلاميّ جديد، تكثر الأسئلة حول طاقم العمل، فهويّة القائمين على المشروع تحدد الكثير من ملامحه وتوجّهاته. لكن في حالة PANET، لا تهم هويّتهم الشخصيّات بقدر ما يهم ارتباطهم العائلي، فمشروع إعلامي يدور حول عائلة، يعكس عقليّة ليست أقرب ما يكون للشفافيّة والمهنيّة على مستوى العمل، وليست أقرب إلى التحديث والتقدميّة على مستوى القيم.

فبينما يترأس بسّام جابر تحرير الموقع، تقع الملكيّة الرسميّة للموقع تحت اسم زوجته عايدة، أما ابنته فريدة فتترأس تحرير الجريدة المطبوعة. ابنه شادي هو المدير التقني للموقع، وابنه الآخر، سامي، مقدم في تلفزيون الانترنت التابع للموقع (إلى جانب مقدميّ البرامج المخضرمين: والده ووالدته) في الوقت ذاته، تشغل زوجة فادي، نوّارة، منصب المحررة المسؤولة في الموقع. ونوّارة نعرفها من الخبر الذي احتل رأس الصفحة الأولى للموقع ليوم بأكمله، ولاقى نحو 500 تعليق: «سامي جابر يختار الآنسة المهذبة نوّارة لتكون شريكة حياته». أما الأخ الآخر – فادي – فمغرم بسباق السيّارات، وقد افتتح له والده ملحقاً أسبوعياً في الجريدة حول السيّارات، وعندما كبر فادي وصار له ملحقه الخاص تزوّج من نسرين، التي وصفها العنوان الرئيسي للموقع بـ«صاحبة الصون والعفاف»، وفي العام 2011، افتتحت نسرين موقعاً اخبارياً للنساء اسمه «نسوان.نت»، وهو موقع مهتم بالحفاظ على البشرة والعريس والحمّى الغذائيّة، إلى جانب الزوايا الاختصاصيّة «مطبخ حوّاء» و«حمل وولادة».

لماذا نخصص كل هذه المساحة لمشروع إعلامي يفتقر الى الحدّ الأدنى من الأسس الصحافيّة؟ لأن إحصائيّات وصوله للجمهور صادمة: 1,200,000 دخول يوميّ لموقع الانترنت، أغلبيّتهم الساحقة من داخل فلسطين. للتذكير، عدد فلسطينيي الداخل اليوم 1,300,000 فقط. إحصائيّات أخرى تشير إلى أن 85 في المئة من البيوت الفلسطينية في الداخل تتصفح موقع بانيت يومياً. إحصائيّات أخرى تشير إلى أن هذا الموقع سبق كل المواقع الإسرائيليّة (بما فيه موقع جريدة هآرتس وجريدة معاريف)، ما عدا موقع جريدة يديعوت أحرونوت.

إذناً، لنفحص ما هي العناوين التي تلقّاها 85 في المئة من المجتمع الفلسطيني في الداخل في الأسبوع الأخير: وفاة مسنّ بعد وفاة زوجته بأسبوعين، طالبات مدرسة يشاركن في مهرجان للرسم في المسجد الأقصى، اعتقال شخص بسبب نفوق كلبه، القدّاس الأسبوعي في كنيسة الروم (أسبوعي؟ ما الخبر إذاً؟)، زيارة أطفال في الصف الأوّل لمصنع منتوجات الحليب، مقابلات مع خمسة أشخاص على القهوة حول الفنادق المفضلة لديهم في الأردن وسيناء، وحملة تخفيضات في أحد المجمّعات التجاريّة، وعشرات العناوين عن المعتمرين. هذا كله إلى جانب افتتاح زاوية المفقودات التي يحتل عنوانها «مقدسيّ يبحث عن مفاتيح سيارته»، وزاوية «قلوب حائرة»، وزاوية «تفسير الأحلام». هذه هي العناوين الرئيسية التي تحتل رأس الصفحة الأولى لأكبر وأهم صرح إعلامي فلسطيني. هذه ليست نكتة.

عندما انطلق، كان هو أوّل موقع إخباريّ عربيّ يحمل في عنوانه خاتمة «co.il» الإسرائيليّة. هذه ليست مصادفة، هذه رمزيّة تعبّر عن نهج. هذه الصحافة المشوهة تعكس المنشود إسرائيلياً من تشويه للمجتمع وللثقافة العربيّة. وقد حققت الصهيونية إنجازاً في هذا المجال عبر ما نسمّيه في فلسطين بـ«ثقافة Panet»، التي أصبحت تعتمدها أغلبية الصحف الساحقة. هذا النوع من الصحافة لا يكتب، بل ينسخ ويلصق ما يصله عبر البريد الإلكتروني من عشرات البيانات الصحافيّة كل يوم. ينشرها دون مراجعة أو تدقيق أو تحقق من المصدر، ودون تعليق أو تحليل أو توسّع أو سياق. أحد الزملاء في قسم الإعلام التابع لمؤسسة فلسطينية يحدثنا كيف أرسل بياناً فيه خطأ مطبعيّ يحوّل كلمة ما إلى شتيمة: «كلّهم نشروا الخبر كما هو، كلّهم على الإطلاق!» يقول الزميل. في حالات أخرى نشرت الصحف ومواقع الانترنت بيانات صحافيّة من دون أن تحذف التذييل: «لتفاصيل أخرى يمكن الاتصال على...». وأسهل المقالب التي يمارسها الشباب هو أن يكتبوا خبراً محرجاً عن صديقهم ويرسلوه إلى هذه المواقع. هذه حالات مضحكة، لكنها لا تعود كذلك حين نذكر أن جزءاً كبيراً من البيانات الصحافيّة يصدر عن الشرطة الإسرائيليّة، أي عن الناطق بلسان الجيش أو مؤسسات حكوميّة مختلفة، ونحن نبتلع الخطاب، ليس بسبب توجيه خبيث مثلما كان الأمر في «صوت إسرائيل»، بل بجريمة الإهمال وانعدام المهنيّة التي نرتكبها بحق أنفسنا.

ما سرّ هذا النجاح؟

صحافة Panet التي تنتهجها عشرات مواقع الانترنت الاخباريّة والصحف، تعتمد على الصور في الخبر. وما نقصده على سبيل المثال، إضافة أكثر من مئة صورة لخبر من سبعين كلمة. صور كثيرة لا علاقة لها بالموضوع ولا بالخبر، صور أشخاص مرّوا من المكان، أو مجموعات مراهقين يطلبون من «الصحافي» تصويرهم، وعندما نقول «الصحافي» نقصد عشرات الصحافيين المنتشرين في جميع أنحاء فلسطين، المؤهّل الوحيد الذي يحتاجون اليه هو أن يمتلكوا كاميرا وسيّارة.

تقدّم هذه الثقافة للجمهور أخباراً عن حارته وبلدته، عن مدرسة أبنائه وعن زفاف ابن عمّه، بكلمات قليلة جداً وبسيطة جداً، وكيل مديح لا أول له ولا آخر. إنها تشبع في المتلقّي غريزة النجوميّة وغريزة الظهور على الشاشة، هذا ما فهمه رجال الأعمال هنا. مجتمع فاقد للامح التمدّن ومتقوقع في الحلقات الاجتماعيّة المتأخرة، في العائلة والعشيرة والحيّ، ويريد اصطناع النجوميّة ولعب دور البطولة في فيلم نعيش فيه كلّ الوقت بأدوارٍ ثانويّة وهامشيّة.

سرّ آخر لرواج موقع بانيت، ليس فقط في داخل فلسطين بل في بعض البلدان العربيّة أيضاً، هو أن الموقع (وغيره ممن التحقت بنهجه) استغل الوضع السياسي القائم وامتناع الشركات في الوطن العربي عن التوجّه إلى محاكم إسرائيلية في قضايا الحقوق الإبداعيّة، فأخذت هذه المواقع تنشر آلاف الأغاني والأفلام والمسلسلات العربيّة ضاربةً بعرض الحقائق حقوق النشر القانونيّة. في العام 2008 كشفت صحف عربيّة عن قضيّة رفعتها شركة «روتانا» عبر شركة إسرائيلية ومكتب محامين إسرائيليين ضد موقع بانيت في المحكمة الإسرائيليّة. والهزلي في تلك القضيّة أن موقع بانيت انقلب، بين ليلة وضحاها، إلى رأس حربة في مناهضة التطبيع (لأن روتانا لجأت الى محكمة اسرائيلية) لبضعة أيام.

في ثقافة بانيت، الإعلانات هي كلّ شيء: في فحص لصحيفتين محليّتين وصحيفتين أسبوعيّتين وجدنا ثلثيّ صفحات الجريدة محتلة من الإعلان، وثلثها فقط مواد صحافيّة. وحتى الإعلانات في هذه الصحف إعلانات بدائيّة تفتقد الحد الأدنى من الإبداع والتفكير.

ما تبقّى لنا

تبقى الصحف الحزبيّة: يوميّة «الاتحاد» (جريدة الحزب الشيوعي) الصادرة منذ العام 1944، أسبوعية «صوت الحق والحريّة» (جريدة التيار الإسلامي) الصادرة منذ العام 1989، وأسبوعيّة «فصل المقال» (جريدة التيار القوميّ) الصادرة منذ العام 1996، هي الوحيدة التي تحافظ على توجّه سياسي، لكنها تبقى وحيدة في عالم ودّع الصحافة الحزبيّة منذ عقود. الصحف الحزبيّة تبقى محصورة بين أعضاء الحزب ودوائر أصدقائه، ولا تدخل البيوت مثل غيرها من الصحف، كما أنها قدّمت تنازلات مهنيّة كثيرة، بالأساس بسبب محدودية قدراتها المالية.

دور الصحافة مفقود. ولا يوجد حتى الآن من يحمل مشروعا صحافيا مستقلا، بالأساس بسبب العبء الماديّ. الفجوة كبيرة بين هؤلاء الذين يملكون المال، وهؤلاء الذين يملكون القدرات الصحافيّة والتحريرية والإداريّة. الجريدة الحزبيّة تقمع، والتجربة تشهد بعشرات حالات الخلافات التي أدت إلى فرض رأي المكتب السياسي للحزب على رئيس التحرير. وهناك من جهة أخرى من يسأل، بحق، عن جدوى الجريدة أصلاً في عصر يسطو فيه الانترنت على كل شيء، وهل يمكن أصلاً تحدّي الثقافة السائدة؟

حالة «بانيت» هي حالة غريبة لم نجد تعريفاً لها في قواميس الصحافة. هذه ليست صحافة صفراء، هذه ليست صحافة تجاريّة، ولا هي صحافة محليّة. لكنها حالة استطاعت أن تجذب مئات الآلاف لأنها عرضت ما يريدون رؤيته: أنفسهم على الشاشة، في بلدٍ يعجز فيه الإنسان عن أن يحقق ذاته.

مجد كيال

كاتب فلسطيني من حيفا

السعودية تقصّ عمالتها السائبة

ارتاح العمّال اليوم. لن يتكبدوا عناء البحث عن مخبأ كلّما لمح أحدهم أعضاء هيئة حملة تفتيش الجوازات. صدر أمر ملكي بإيقاف الحملة التي قضّت مضاجع مئات الآلاف، عربا وأجانب، دخلوا في مقص حملات التفتيش، والترحيل الفوري من دون السماح بالتقاط النفس، ركوب بالطائرة أو الشحن، والرحيل فورا عن البلاد إلى الوطن. ثلاثة أشهر منحت للجميع، فقط من الناحية الإنسانية، لتسويّة أوضاعهم وإلّا فلن يسامحهم المقصّ ثانيةً. ثلاثة أشهر لتعود الحملة التي كانت أشبه بتطهير المملكة من كلّ ما هو مخالف، عمالةٌ فارّة من كفيلها، عمالةٌ تأتي السعودية عن طريق الحج إلى مكّة لتبقى على ظهر الأرض من دون العودة إلى ديارها، عمالةٌ تعمل خارج إطار وظيفتها المعلنة على بطاقة الإقامة، عمالةٌ يأتي بها مواطنون سعوديون إلى أرض جزيرتهم ويرمونها في الأسواق لقاء بدلٍ مالي تمنحهم اياه نهاية كلّ شهر.

رحّلت السعوديّة في الأسابيع الماضية حوالي 200 ألف عامل مقيم على أرضها بطريقة غير قانونية. الدولة التي تعدّ الأكثر تساهلاً وغضاً للطرف بين دول الخليج، بدأت العمل على تنظيم سوقها الذي لم يعد يتسع ليدها العاملة. المملكة المزدهرة اقتصاديا تحتل المرتبة الثانية على صعيد الشرق الأوسط في نسبة العاطلين عن العمل. مليونا سعودي يعانون تبعات البطالة يقابلهم مليونا يد عاملة وافدة مخالفة لقوانين الإقامة في البلاد.

شكّلت العمالة الوافدة منافسا قوياً لليد العاملة السعودية. في البداية، كانت الحاجة ملحة لتلك اليد العاملة الأجنبية بوصفها الأرخص والأكثر قابلية للتعلّم، بخلاف اليد العاملة السعودية الأغلى والمتطلبة أكثر. الأجنبي يعمل لساعات طويلة لقاء بدلٍ مالي يتناسب مع عروض أصحاب العمل، في حين أن السعودي يرغب بساعات عمل أقل وببدل مالي لا يقل عن ثلاثة آلاف ريال سعودي، ما يعادل ثمانمئة دولار شهريا. العامل الأجنبي يملك المهارة المطلوبة وكذلك النفس الطويل، بخلاف العامل السعودي.

اختفى صانعو المعجنات، وعاملو التنظيفات، أُغلقت بعض المحال، وعُطّلت بعض الصفوف في المدارس نظرا لمخالفة المعلمات قانون الإقامة. ذلك الازدحام البشري في بعض الشوارع لم يعد موجوداً. الشائعات والقصص التي يتناقلها الناس حول أساليب الطرد والترحيل دفعت العديد لالتزام مساكنهم، التي لم تسلم من مداهمات هيئة الجوازات.

تضاربت الآراء حول الحملة، بعضهم رأى أنها لا تراعي الناحية الإنسانية، لجهة عدم منح مهلة زمنية أو إنذار للضحايا، أو لجهة طريقة تعامل أعضاء هيئة التفتيش. ورأى البعض فيها ضرورة ملحة للمملكة التي تعاني منذ فترة طويلة من أعداد العمال الهائلة وارتفاع في نسبة الجرائم وحوادث أمنية يُرجعها أهل السعودية إلى العمالة السائبة.

يرى السعوديون أن بلادهم التي أدمنت العمالة الأجنبية تحتاج لعملية إعادة تأهيل. فهؤلاء ينافسونهم على كل شيء، ويشكلون ضغطاً هائلاً على مسار حياتهم. يساهمون في زيادة الطلب وبالتالي في رفع الأسعار. فالتقليل من عدد الوافدين سيؤدي حتما إلى تخفيض نسبة الطلب وبالتالي يطمح السعوديون إلى أن تؤدي تلك الحملة إلى خفض أسعار الإيجارات، وتناقص الضغط على الخدمات كالماء والكهرباء، وتخفيف الازدحام في الأسواق.

تقول الإحصائيات ان حوالي 65 في المئة من الجرائم، ترتكبها العمالة الوافدة التي توصف بالرديئة لفقدانها أية مؤهلاتٍ تعليمية. تتركز جرائمهم في أربع مناطق هي مكة والرياض وجازان والمدينة المنورة، وتتراوح ما بين السرقة التي تحتل المرتبة الأولى، إلى تجارة المخدرات، ومحاولة صناعة الخمور والتسلل والاغتصاب والقتل. وصدرت العديد من الدراسات التي تبحث في جرائم العمالة الوافدة وعنصر «الانتقام» من السعودي الذي يحوم حول أسبابها...

يحتل اليمنيون نسبة 21 في المئة من الجنسيات الأكثر ارتكابا للجنايات. اليمن الدولة التي تحد السعودية من الجنوب، وتشكّل لها المملكة متنفساً من الفقر المتفشي في محافظاتها. يسعى اليمنيون إلى السعودية لإيجاد فرصة عمل، يتسللون ويقيمون بطريقة غير شرعية، يعانون من نظرة دونية. نال اليمنيون نصيبهم الوافي من الترحيل، نشرت الصور على صفحات الإنترنت وفي الإعلام عن اليمنيين المجمعين في الشاحنات بانتظار طردهم إلى بلادهم. وتشكّل تحويلاتهم إلى بلادهم موردا رئيسيا للكثير من الأسر اليمنية. هناك حوالي مليوني عامل يمني في السعودية، طردت المملكة في الحملة الأخيرة حوالي 18 ألفاً منهم، وهو عددٌ مرشح للارتفاع في الأشهر القادمة.

ملف العمالة في السعودية شائك، يتدخل فيه الجميع، يعود بالنفع وبالضرر على شرائح المجتمع السعودي كافة. العاطل عن العمل يجاهر برغبته في طرد الأجنبي من على أرضه، الذي يأكل فرصته في العمل والسكن. أمّا السعودي صاحب المراكز والمموّل والغني، فيغرّد في سربٍ آخر، يرى في هذه العمالة الطاقة التشغيلية الوحيدة في البلاد، ويرى في كونها سائبة فرصة تعود بالربح عليه.

تغيّر السعوديون. ذهبت صورة المدللين الذين يحتاجون لمن يعمل لديهم. الطاقات الشبابية في المملكة صارت تبحث عن أي نوع من الوظائف، تخلّت عن فكرة رفض العمل الذي لا يناسب إلّا الهندي والفليبيني. للبحث تتمة...

مريم ترحيني

كاتبة لبنانية مقيمة في السعودية

مواقع

شريكة/صديقة

ALGERIA-WATCH
Informations sur la situation des droits humains en Algérie

أو «مرصد الجزائر»
رصد وتوثيق من أجل العدالة

لا يعكس التصميم البسيط للموقع جودة وكثرة المعلومات التي يقدّمها حول الجزائر أساساً، ودول المغرب العربي عموماً وإن بشكل ثانوي. يتبع الموقع الجمعية التي تحمل الاسم نفسه، وقد تأسست في ألمانيا في العام 1997، أي بعد خمس سنوات من اندلاع الحرب الأهلية التي ضربت البلاد، لتوسّع من نشاطاتها سريعاً بعد ذلك وتصبح صاحبة مقرّ ونشاط في فرنسا. وتشير الجمعية، التي تقوم «بالكامل» على العمل التطوّعي لأفرادها، إلى أن أحد أهدافها الرئيسة يتمثل بجمع وتوثيق كافة المعلومات المتعلقة بالجزائر، اقتصادياً واجتماعياً، وخصوصاً تلك المتصلة بقضايا حقوق الإنسان الجزائري، في الداخل وفي المنفى، بما أنّ حرب التسعينيات أدّت إلى نفي نصف مليون مواطن، بحسب تأكيد الجمعية. هدف حدّده القيمون على الجمعية على اعتبار أنه قد يشكّل مساهمةً في إصلاح ما أمكن من آثار الاقتتال الأهلي في بلد المليون شهيد، وإرساء «السلام فيه وإحلال الحقيقة والعدالة». ويجسّد عمل الجمعية ذاك، تحدّياً مباشراً للسلطات الجزائرية وقوانينها، إذ منح قانون 27 شباط/فبراير 2006 العفو لجميع أعضاء الأجهزة الأمنية الذين ارتكبوا مجازر أعوام التسعينيات، وهدّد بإنزال عقوبة السجن بحق كل من يعيد فتح ملف انقلاب العام 1992 والجرائم التي تلته.

وكما هي مشكلة عدد كبير من مواقع ووسائل إعلام ومراكز دراسات دول المغرب العربي، فإنّ الموقع متوفر باللغة الفرنسية طبعاً، فضلاً عن الانكليزية والألمانية، من دون... العربية.

في وسائل عمل Algeria Watch، لا يكتفي ناشطو الجمعية والموقع برصد كل ما تتطرّق إليه الصحف الجزائرية والعالمية حول الجزائر، إنما تعتمد سياسة تحرير الموقع أيضاً صياغة مقالات ودراسات موثقة، باللغتين الألمانية والفرنسية، حول ملفات آنيّة، وهي تتعلق من قريب أو بعيد بذيول انقلاب 1992، والآثار التي ترتّبت عليه ولا تزال حتى اليوم. ونتيجةً لذلك الجهد، بات الموقع يضمّ عشرات آلاف العناوين، من دراسات ومقالات ووثائق، مع وتيرة تحديث يومية أو شبه يومية للمحتوى. ما جعله مصدراً لا بدّ من زيارته بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان، والمهتمين الأكاديميين والصحافيين المتابعين لقضايا الجزائر والجزائريين.

عناوين الملفات التي يمكن العثور عليها على الموقع الالكتروني، تعطي فكرة واضحة عن ضخامة المشروع: قضية ان أميناس، النضالات الاجتماعية في الجزائر، الانتفاضات الشعبية، تدهور الوضع الاجتماعي، الفساد، أزمة منطقة الساحل الأفريقي، انقلاب 11 كانون الثاني/يناير 1992، الدعاوى المقدمة ضد جنرالات الجيش، انتخابات 2012 في الجزائر، ملف معتقل غوانتانامو...

ومن الزوايا اللافتة المتوفرة على الموقع، والتي تشير إلى حجم الجهد المبذول، نجد لائحة مفصّلة بأسماء ضحايا الاختفاء القسري في الجزائر، مع تفاصيل تتعلق بمكان الاختطاف والجهة المنفذة والتاريخ.

أما المقالات والمتابعات الحدثية للموقع، فهي من حجم وعدد ونوعية تلزم جميع المهتمّين بزيارة الموقع للاطلاع عليها.

http://www.algeria-watch.org/francais.htm

فكرة

«الحشرات»
وحروب السودانَين

في غضون عام واحد، تطوّرت «الحَشَرَة» طبيعياً في جنوب السودان، لتصبح أهلاً لعقد اتفاق سلام جديد معها في جوبا، عاصمة الدولة الأحدث في العالم. و«الحشرة» هي جنوب السودان بحسب نعت الرئيس عمر البشير، في مثل هذه الأيام من نيسان/أبريل 2012. يومها، كان البشير يمارس هوايته المفضلة في القول للعالم «أنا ملك جنون العظمة»: وقف بين حشود الهاتفين بالجهاد، بجلبابه الأبيض الشهير وعصاه الخشبية التي لم يتعب من التلويح بها وهو يعلّق على قرار جنوب السودان بفرض سيادتها على منطقة هجليج المتنازع عليها مع بلده، قائلاً: «يجب التحرر من هذه الحشرات والقضاء على هذه الحشرات بصورة كاملة». كرّرها مرتين كي لا يظنّن أحدٌ أنّ وصف «الحشرة» جاء كزلّة لسان. مرّت الأيام، وسقط القتلى من صفوف الجيشين في معارك كادت تتحوّل الى حرب شاملة في المناطق الحدودية المتنازَع عليها، قبل أن يحطّ البشير نفسه يوم الجمعة الماضي في... جوبا. ولأنّ العمّ «يوتيوب» لا يترك مجالاً لتكذيب التصريح، ولأنه حتى في جنوب السودان، إحدى أفقر دول العالم يبقى هناك صحافيون مستعدّون لاستنطاق الرجل حول اتفاقه مع سيلفا كير، فإنّ الرئيس السوداني لم يجد ما يقوله سوى توضيح أنّ شعب الجنوب لم يكن هو المقصود بوصف «الحشرة». ومن دون أن يفصح عن هويّة المعني بالمصطلح، أوضح أنه استخدم هذه العبارة لأنه «غضب عندما سيطر جيش الجنوب على منطقة هجليج» النفطية العام الماضي. شكراً على التوضيح. لكن السيد البشير بخل علينا ولم يشرح كيف تمّ اتفاق السودانَين يوم الجمعة الماضي بسرعة قياسية على رزمة لحلّ جميع قضايا النزاع؟ سؤال تولّى وزير شؤون الرئاسة في الخرطوم أمين حسن عمر مهمة الإجابة عنه بكلمتين، فالاتفاق بحسبه «انتصار التيار الواقعي» في البلدين. وبترجمة فورية، فإنّ خزينة الخرطوم نفدت من المليار و200 مليون دولار التي تجنيها من تصدير نفط الجنوب، مثلما نفدت خزينة جوبا من ثمن براميل النفط الـ 350 ألفاً التي تنتجها يومياً من آبارها البرية، فوجب الاتفاق لتحصيل العائدات النفطية لكلا الطرفين. هكذا، بات يمكن توقّع سيناريو الأشهُر والسنوات المقبلة بين البلدين، إلى حين يكون الله قد قضى أمراً كان مفعولاً، وتغيّر نظاما الحكم فيهما: فور امتلاء خزينتَي السودانَين بالمال، ستشتعل المعارك على جبهات المناطق الخمس المتنازع عليها بينهما، وستعود كل دولة منهما إلى دعم المجموعات المسلحة التي تسعى لإسقاط الحكومة المنافسة. وكلما فرغت الخزنة، سيعود الدفء والحديث عن «شعب واحد في بلدين»...

أرنست خوري

العربي السفير

18 نيسان 2013 - العدد 12458

Thursday April 18, 2013

قضية

باتت المواطنة السعودية أروى بنت طلال الحجيلي أول امرأة في المملكة تحمل «شهادة تعريف للمحامي المتدرب»، تمهيداً لحصولها على رخصة مزاولة مهنة المحاماة، بحسب إعلان وزارة العدل السعودية. تطبيق متأخّر 21 عاماً لنظام المحاماة الذي لم يفرّق بين الرجل والمرأة في هذه المهنة.

الثورة البطيئة: النموذج اليمني لإسقاط النظام وبناء الدولة المدنية

(رويترز)

«يا قافلة عاد المراحل طوال / وعاد وجه الليل عابس/ يا قافلة صفي صفوف الرجال / واستنفري كل الفوارس / قولي لهم عاد الخطر ما يزال / لا تأمنوا شر الدسائس» (*)

في 10 نيسان/أبريل 2013، اتخذ عبد ربه منصور هادي، الرئيس الموقت للجمهورية اليمنية، قراراً بإبعاد العميد أحمد علي عبد الله صالح من قيادة الحرس الجمهوري (وتعيينه سفيراً لدى الإمارات العربية المتحدة)، وإبعاد الجنرال القوي علي محسن الأحمر من قيادة الفرقة الأولى مدرع والمنطقة العسكرية الشمالية الغربية (وتعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون الدفاع والأمن). وعيّن الرئيس قادة للمناطق العسكرية السبع التي كان قد أصدر قراراً في كانون الاول/ ديسمبر 2012 بتقسيمها، واتخذ قراراً بإعادة نشر قوات الفرقة الأولى مدرع خارج العاصمة صنعاء، وتحويل معسكرها في العاصمة إلى حديقة عامة... بالفعل.

وهو تمكن من ذلك كله، بعد سنتين من ممانعة القوى النافذة، تلك التي تنتمي الى النظام القديم، وتلك التقليدية التي «أيدت» الثورة. فقد عبر البيان الختامي لجلسة العمل الاولى من جلسات مؤتمر الحوار الوطني (التي انعقدت بين 18 آذار/مارس و3 نيسان/ابريل) عن توازن جديد للقوى. وهو أكد على كل القضايا التي ناضلت من أجلها القوى المدنية منذ بداية الثورة في شباط/ فبراير 2011، وفي مقدمها هيكلة الجيش. وصياغة توازن القوى الجديد ذاك جرت بتمهل وفي خضم الصراعات.

ثورة الشباب

عندما أعلن الأمين العام المساعد للحزب الحاكم (سلطان البركاني) في أخر كانون الاول / ديسمبر 2010 عن رغبة الحزب الحاكم بإلغاء تحديد عدد الولايات الرئاسية، أو «قلع العدَّاد» بحسب تعبيره، ساد شعور عام في أوساط الجماهير اليمنية بضرورة الثورة على النظام، وإسقاطه (أو قلعه!) عبر هبة شعبية. وقد شكل طلاب جامعة صنعاء كتلة حرجة لهذه الثورة، فأعلنت المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي اليمني بجامعة صنعاء في بيان لها بعد ايام على ذلك التصريح، في مطلع 2011، الثورة على النظام، أو ما عرف بالثورة الطلابية.

واستطاع الطلاب خلال ثلاثة أسابيع فقط تعبئة القوى المدنية عموماً، والشباب بشكل خاص، لإعلان ثورة شعبية على النظام، انطلقت من ساحة الحرية بمدينة تعز وظلت تسمية الثورة الشبابية ملازمة للثورة اليمنية حتى اليوم، على الرغم من التحاق الجماهير اليمنية من كل الاعمار والأطياف الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية، بساحات الحرية وميادين التغيير التي أسسها الشباب في 17 محافظة من المحافظات اليمنية. وتراجع حينها معظم الجنوبيين عن رفع شعار «فك الارتباط»، ورفعوا بدلاً عنه شعار «الشعب يريد إسقاط النظام». وتأسست ساحات للحرية وميادين للتغيير في كل المحافظات الجنوبية، وانخرط في الثورة شباب «أنصار الله» (جماعة الحوثي). وفي 21 آذار/مارس 2011، استكمل تشكّل الكتلة التاريخية للثورة، عندما أعلنت النخب الدينية والقبلية والعسكرية والسياسية دعمها لها (وليس انضمامها إليها)، وغدت ساحات الحرية وميادين التغيير قبلة لكل هذه النخب، تتسابق على منصاتها لإعلان تبرؤها من النظام، وتطهرها من أفكاره وممارساته ومشاريعه، وتدبيج خطب المديح للشباب والقوى المدنية. وتأكيداً لدور الشباب والقوى المدنية في الثورة، لم تتحرج هذه النخب من استخدام تسمية «ثورة الشباب»، وأطلقت على نفسها اسم «أنصار الثورة»، وتعهدت بحماية شباب الثورة ودعم ثورتهم حتى إسقاط النظام وبناء الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة. وعندما اتهم الرئيس السابق النخب التقليدية بأنها سوف تسرق ثورة الشباب، حلف بعضهم أيماناً غلاظاً بأنه لن يسرق الثورة، وتعهد اللواء علي محسن الأحمر بأنه سوف يتقاعد بعد إسقاط النظام، وسوف يحول معسكر الفرقة الأولى مدرع إلى حديقة عامة. وعندما اشترط الرئيس السابق علي عبد الله صالح خروجاً متزامناً من اليمن له وللجنرال علي محسن الأحمر والشيخ صادق الأحمر، وافق هذان الأخيران على الخروج المتزامن، الأمر الذي عزز ثقة القوى المدنية بحتمية انتصار الثورة، وعزز إيمانها بأن السبيل الوحيد لإسقاط النظام هو الانتفاضة الشعبية، فرفعت شعار: «لا تفاوض لا حوار / استقالة أو فرار»، مستحضرة مقولة المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي حول «حرب الحركة»، لا سيما في ظل نجاح الجماهير المصرية في إجبار حسني مبارك على تقديم استقالته، وفرار زين العابدين بن علي عند وصول جماهير الثورة التونسية إلى العاصمة تونس.

خطابات النيات وحدها لا تكفي

على الرغم من خطابات النيات الحسنة التي أعلنت فيها النخب التقليدية عن دعمها للثورة، والتي استمرت في تدبيجها حتى اليوم، وآخرها التباكي على تدني نسبة تمثيل الشباب في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، إلا انها على مستوى الممارسة نصَّبت نفسها وصية على الثورة، وأقصت الشباب عن مواقع صناعة القرار الثوري. فمنذ الأسبوع الأول الذي أعلنت فيه عن دعمها للثورة، راحت تتفاوض باسم الثورة مع بقايا النظام، ومع الفاعلين والوسطاء الإقليميين والدوليين، من دون التشاور مع شباب الثورة والقوى المدنية. ووقعت على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية دون تفويض من الثوار في ساحات الحرية وميادين التغيير. بل أن هذه النخب راحت تمارس أشكالاً من الهيمنة والتحكم (بشكل مباشر أو غير مباشر) على المسيرات الاحتجاجية الثورية، فحضرت أي مسيرات تتجاوز شارع الزبيري الذي صار يمثل حداً فاصلاً بين صنعاء الشمالية حيث السيطرة لقوات وميليشيات «أنصار الثورة» وصنعاء الجنوبية التي تسيطر عليها قوات وميليشيات «بقايا النظام». ومنعت مشاركة «الحرائر» (النساء) في المسيرات الثورية.

بينت التطورات التي شهدتها الفترة الانتقالية أن إعلانات النيات وحدها لا تكفي، فقد باتت الثورة تعاني مقاومة مزدوجة، مقاومة من خارجها يقودها بقايا النظام العائلي، ومقاومة من الداخل تقودها النخب التقليدية التي تريد إسقاط بعض أشخاص النظام، والحفاظ على مؤسساته وتشريعاته، واستغلالها لتحقيق مكاسب خاصة. فمنذ التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وإجراء الانتخابات الرئاسية التوافقية التي أوصلت عبد ربه منصور هادي إلى رئاسة الجمهورية، تراجعت بعض هذه النخب عن تعهداتها للثوار، وراحت تتسابق على ملء فراغ سقوط بعض أشخاص النظام من مواقع المسئولية في المؤسسات المدنية والعسكرية، وتقاوم أي تغيير للموالين لها، لا سيما في المؤسسات العسكرية، إلى درجة باتت معها تعرقل استكمال هيكلة القوات المسلحة تماماً مثلما يقاومها بقايا النظام. واستخدمت أساليب النظام السابق في تفتيت المجتمع من أجل ضمان بقائها وبقاء الموالين لها في مواقع السلطة، والحفاظ على مصالحهم السياسية، ما أجج النزاعات المذهبية والطائفية والمناطقية.

هذه التحولات أعادت رسم خارطة توزيع القوة السياسية والعسكرية، وأعادت ترتيب قضايا الصراع بين أطراف النظام السياسي اليمني. فلم يعد الصراع بين الكتلة التاريخية لقوى الثورة وبقايا النظام فقط، بل برز تباين وصراع بين بعض قوى الثورة، وتباين وصراع بين قوى النظام السابق، وتغيّر في مواقع بعض القوى من الطرفين. فتم إبعاد شباب الثورة عن موقع قيادة قوى الثورة، وحلت النخب السياسية والقبلية والعسكرية محلها، وبدأ بعض الثوار في اتهام البعض الأخر بالتحالف مع الرئيس السابق، أو التنسيق معه على الأقل، وراحوا يتصرفون بمنطق رد الفعل والثأر السياسي على حساب تحقيق أهداف الثورة. وبات الرئيس «التوافقي» عبد ربه منصور هادي هدفاً لضغوط كل الفرقاء وتعنتهم، بل وابتزازهم، بما في ذلك بعض أنصار الثورة. فكل قرار من قراراته يقابل بالرفض أو النقد من قبل فريق من الفرقاء السياسيين. فعندما أصدر الرئيس حزمة قرارات في أطار هيكلة القوات المسلحة في كانون الاول/ ديسمبر 2012، أعلن الجميع التزامهم بها واستعدادهم لتنفيذها دون شروط. إلا أنهم على مستوى الممارسة قابلوها بالرفض والتمرد، سواء في ذلك بقايا النظام وأنصار الثورة. ولا تختلف ردود فعل هذه القوى على قرارات الرئيس هادي بتعيين مسئولين مدنيين.

لا بد من صنعاء وإن طال السفر

«لا بد من صنعاء وإن طال السفر»، عبارة يرددها عادة اليمنيون للتعبير عن تحديهم للصعوبات والعقبات التي تقف في طريق تحقيق أهدافهم. ويبدو أن القول المأثور اصبح شعاراً للقوى المدنية. فالتطورات التي شهدتها اليمن خلال العام 2012 ولدّت اقتناعاً لديها بأن الطريق نحو تحقيق أهداف الثورة طويل، وأن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي كانت ترفضها، ربما تحقق للثورة ما يمكن أن تعجز عن تحقيقه عبر إسقاط النظام بهبة شعبية، وتكرس نموذجاً يمنياً متفرداً بين ثورات الربيع العربي. فعلى الرغم من البطء في تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية، وما سوف يترتب عليه من تمديد للرئيس التوافقي، وتأخير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، إلا أن القوى المدنية قد استطاعت تحقيق بعض المكاسب الجزئية. ففي ظل البنى الاجتماعية السائدة، والأطر الثقافية، والظروف السياسية، والأوضاع الاقتصادية القائمة في اليمن، تغدو «الثورة البطيئة» الأسلوب الأكثر ضماناً للتحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية. وهو ما توصلت إليه القوى المدنية بعد أكثر من عامين من الثورة. فقد باتت على قناعة بأن إسقاط النظام بشكل سريع وعبر هبة شعبية كان من شأنه أن يمهد الطريق لاستبدال نظام ديكتاتوري بنظام ديكتاتوري آخر، فيتم استبدال الدكتاتورية العسكرية بديكتاتورية عشائرية أو ديكتاتورية مذهبية، أو حتى بديكتاتورية عسكرية أخرى، لاسيما إذا استطاعت النخب التقليدية داخل النظام وخارجه حرف المسار السلمي للثورة، وتمكن «أنصار الثورة» من جر النظام، أو استطاع هو جرهم، لمواجهة عسكرية قبل سقوطه، وهو أمر كان الطرفان يسعيان إليه، لولا حادث تفجير مسجد دار الرئاسة الذي أصيب فيه الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

مساران متوازيان

منذ توقيع القوى التقليدية على المبادر الخليجية وآليتها التنفيذية، التي منحت الرئيس السابق حصانة قانونية وقضائية مجانية، تبين للقوى الثورية المدنية أن الثورة البطيئة هي الآلية الملائمة لبناء الدولة المدنية. فالتركيب الاجتماعي التقليدي لا زال فاعلاً ومؤثراً، والبنى القبلية والعلاقات الاجتماعية والسياسة الزبائنية، لا زالت قوية وتشكل عائقاً أساسياً يحول دون إنجاز أهداف الثورة، الأمر الذي يفرض عليها (أي على القوى المدنية الحديثة) العمل على مسارين متوازيين: مسار سياسي ومسار اجتماعي، أو مسار الثورة السياسية لتغيير النظام السياسي، ومسار الثورة الاجتماعية لتغيير البنى والعلاقات الاجتماعية، والمساهمة في تشكيل وعي اجتماعي وسياسي مدني حديث.

لقد ظهرت بوادر مشجعة لجهود القوى المدنية خلال الجلسة العامة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، حيث انقسم أعضاء المؤتمر انقساماً أفقياً إلى فريقين، فتقاربت القوى التقليدية من كل الاتجاهات بعضها مع البعض الأخر، وتقاربت القوى المدنية على اختلاف انتماءاتها السياسية والمناطقية والمذهبية. وقد استطاع الشباب والقوى المدنية تحقيق مكاسب مهمة في انتخابات رئاسة فرق العمل، تؤهلها لممارسة تأثير قوي على عملية صناعة القرار خلال أعمال المؤتمر الذي يستمر اشهراً، بوصفه آلية الانتقال. والقرارات التي أمكن للرئيس هادي اتخاذها اثر تلك الجلسة الاولى وبيانها، تشكل خطوة تأسيسية مهمة في مجال بناء الدولة المدنية، فقد كانت مراكز القوى العسكرية تشكل واحدة من أهم المعوقات بوجهها خلال العقود الثلاثة الماضية.

عادل مجاهد الشرجبي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء

(*) من قصيدة كتبها الشاعر مطهر الإرياني بعد ثورة 26 سبتمبر 1962 وأنشدها الفنان علي عبد الله السمة

العراق: بدأت حرب الشعارات على الأقليات!

في العراق، ليس ثمَّة فارق بين التهديد بالرصاصة أو التهديد بالكلمة. فقد أدى التهديد بالرصاصة إلى هجرة جماعية من المناطق التي تقطنها طوائف متنوعة في العام 2006 وما تلاه، بينما التهديد بالكلمة لم يكن مفعوله أقلّ. فالرسالة التي كانت تدسها الميليشيات آنذاك تحت أبواب المنازل كان لها فعل تهديد الرصاصة ذاته، وقد أدت إلى نتيجة التهجير ذاتها. وإثر هذا تهجَّر أكثر من ثلاثة ملايين عراقي في تلك الفترة، وفق إحصائيات غير رسمية.

إلا ان الأعوام التي تلت العام 2009، والتي شهدت «صولات» قام بها الجيش العراقي بأوامر مباشرة وإشراف رئيس مجلس الوزراء العراقي نوري المالكي على الميليشيات في محافظات الجنوب، وبمساعدة «الصحوات» التي تشكلت بدعم أميركي، وبمشهد أثار السخرية آنذاك، حين قدم الرئيس الأميركي جورج بوش في زيارة لصحراء محافظة الانبار العام 2007، ليلتقي زعيم «الصحوات» ستار ابو ريشة، ضارباً عرض الحائط بحكومتي بغداد وإقليم كردستان، تلك (الصولات) أعادت إلى العراق الأمن النسبي الذي كان مفقوداً.

لمن عاد الأمن؟

الأمن للأغلبية السنية والشيعية التي عانت من تحشيد أحزابها ومن تدخلات إقليمية، ومن صراخ الجوامع والحسينيات الداعية إلى إشعال نار الحرب الطائفية أكثر. لكن بمقابل هذا ظلّت الأقليات الأخرى تعاني تهديداً محدّقاً، وخوفاً تحوَّل إلى روايات وأفلام وثائقية ودراسات تفتح شهية مراكز البحوث والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومصيراً مجهولاً سيخلِّف تهجير أكثر من ثلثي المسيحيين، و92 في المئة من الصابئة المندائيين و30 في المئة من الايزيديين، بحسب الجمعية العراقية لحقوق الإنسان.

هذه الأقليات لم يكن هاجسها الوحيد هو التهديد الأمني، بل أصبح التهديد الاقتصادي، وغياب التمثيل في الحكومة العراقية، وصعوبة الحصول على وظائف في المؤسسات الرسمية، فضلاً عن صعوبة ممارسة الشعائر الدينية، ودخولها في أوار العراك على الأرض، (كما حالة الايزيدية شمالي العراق الذين يعانون من تهديدات العرب والكرد على حدّ سواء). وهو ما دفع العدد الكبير من هؤلاء إلى الهجرة خارج العراق، إلى دول عربيَّة ينتظرون فيها الحصول على اللجوء في الدول الأوروبية أو أميركا.

بمقابل هذا، بقيت الأحزاب العراقية المتخاصمة على الحكم مشغولة بصراعاتها، متناسية أزمة الأقليّات. والأمر الذي زاد من طين الأزمة بلة ،هو تشكيل الحكومة وفق المحاصصة الطائفية في العام 2010، ما جعل الخطوط البيانية للخطر لدى الأقليات في تصاعد مستمر، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى إبداء تحذيراته (المنافقة، لأن الدول الغربية تسهل هجرة هؤلاء وتشجع عليها) من «انقراض» الأقليات في العراق، خاصة بعد حادث اقتحام كنيسة «سيدة النجاة» في العام ذاته من قبل مجموعة مسلحة ما أدى إلى مقتل أكثر من 50 شخصاً وإصابة 70 آخرين بجروح.

احصاءات القتل والاعتداء

وقد فتحت حادثة كنيسة «سيدة النجاة» وسط بغداد الباب مشرّعاً أمام هجرة جماعية للمسيحيين على وجه الخصوص، وفتح أيضاً باب التساؤل: من الذي يستهدف هؤلاء؟ ومن يجب أن يحميهم؟ بخصوص الحماية، قامت الحكومة العراقية وقتها بإصدار أمر بزيادة حماية الكنائس بالكتل الكونكريتية كما فُعلت مع الجوامع والحسينيات من قبل. أما «الذي يستهدفهم»، فقد ظلَّ الأمر طي الكتمان، على الرغم من اعتراف الحكومة، لأكثر من مرة، بإلقاء القبض على عصابات «مختصة» باستهداف الأقليات، وكان آخرها نهاية الشهر المنصرم.

وتؤكد تقارير واستطلاعات رأي مختصة بحقوق الأقليات قامت بها مؤسسات معنية، منها مؤسسة «حمورابي» في بغداد، أن وضع الأقليات تحسن في العامين الأخيرين، لكن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات عادت لتصنف العراق كرابع بلد في سلسلة البلدان الأكثر خطورة على الأقليات في العام 2012، وهذا ما يعطي دليلاً على أن الهجمات على هذه المكونات شهدت وتيرة أقل، لكنها لم ترفع عنهم حالة الرعب.

وتبدو أرقام القتلى التي جمعتها «الجمعية العراقية لحقوق الإنسان»، مرعبة للأقليات، حيث قتل من المسيحيين العراقيين 1026 قتيلا منذ عام 2003 لغاية شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2012 ، وهي نسبة هائلة قياسا بعددهم، وبلغ عدد الاعتداءات على الكنائس والأديرة والمزارات 93 اعتداءً، وهناك 1536 اعتداءً وتجاوزاً على الافراد وممتلكاتهم. أما الأيزيديون فقد قتل منهم 855 شخصاً، وقتل 167شخصاً من الصابئة المندائيين، ووقع عليهم 298 اعتداء، وقتل من الشبك 648 شخصاً.

وبحسب بحث قامت به مؤسسة (MRG) المعنية بحقوق الأقليات، فإن الخطر الداهم يتركز على الأقليات في المناطق المتنازع عليها (كركوك وديالى ونينوى)، حيث يعانون ضغطاً من قبل الحكومة المركزية وإقليم كردستان، بسبب خلافاتهما بشأن عائدية الأراضي إلى الطرفين.

واعتداء من نوع آخر

المسرح الوطني، وسط بغداد في منطقة الكرادة، مثال رعب جديد للأقليات، رعب رسمي هذه المرة. إذ ثمة لافتة ضوئية تتصدر بناية المسرح، تضيء كل دقيقة إعلاناً لبغداد عاصمة الثقافة العربية يقول: «بغداد.. عربية الوجه.. إسلامية القلب.. إنسانية الروح». المنطقة ذات الكثافة السكانية المسيحية في تسعينيات القرن الماضي مهددة الآن بشعارات الحكومات العراقية الجديدة التي تسير وفق خطٍ واحد، مهما تعددت مراجعه، وهو الإسلام.

شعار وزارة الثقافة التي افتتحت مشروع «بغداد عاصمة الثقافة العربية» يوم 23 آذار/مارس، لم يضع في حسبانه كل التهديدات التي تحيط بالأقليات المسيحية، ولم ينظر الى التقارير التي صدرت مؤخراً بشأن هجرة الأقليات، من المسيحيين والصابئة على وجه الخصوص. كان كل ما عليه فعله إثبات أن الغلبة للأغلبية!

ولم يكن شعار بغداد، كما كل شيء في العراق، خاضعاً للمحاصصة الطائفية كما هو تقسيم الوزارة بالأساس، التي يقودها الوزير سعدون الدليمي (السني) ووكيلاه فوزي الأتروشي (الكردي) وطاهر الحمود (الشيعي): هنا، الكل اتفق على سفك دم الأقليات، ولو رمزياً.

وفي عراق ديموقراطية المحاصصة، ثمة من يغيِّب الأقليات العراقية – التي تؤكد المصادر التاريخية أنها سكان البلد الأصليون – في الحقائب الوزارية كما في الوظائف الكبيرة. الشراكة الوطنية والتوافق حكر على المكونات الرئيسة التي رسم ألوانها بول بريمر الحاكم المدني الأميركي للعراق في خارطته الطائفية: الشيعة والسنة والكرد. أما الأقليات، فإنهم محض ديكور مكمل لخارطة بريمر. قد يبدو هذا الأمر في السياسة مقبولاً على مضض إلى حين اندثار قيم الهوية الطائفية والاثنية لحساب الهوية الوطنية الجامعة، حينها سيتساوى الجميع فعلاً في الحقوق والواجبات. لكن أن ينسحب الأمر إلى الثقافة العراقية، ويصبح شعار بغداد عاصمة الثقافة العربية يحوي هذا التمييز الفاضح بين مكونات الشعب العراقي، فتلك طامة كبرى!

عمر الجفّال

شاعر وصحافي من العراق

ملحمة الرصيف

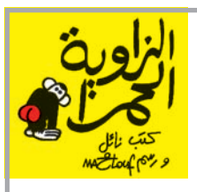

من أجل حل أزمة الباعة الجائلين، والمتسولين النائمين على الرصيف، قامت الحكومة بهدم الرصيف، واكتشفت أن تحته ترقد جثث بشرية. أناس ناموا على الرصيف ملتحفين ببطاطينهم الوسخة، وناموا وسط البرد، وماتوا وهم نائمون. ثم بُني الرصيف.

تم هدم الرصيف وخرجت الجثث البشرية، لتثأر لموتها، معاً مع من لا يزالون نائمين فوق الرصيف، ممن تقرر هدم بيتهم الموقت الآن. التحم الاثنان، ساكنو الرصيف الموتى وساكنو الرصيف الأحياء، في ملحمة عملاقة تهدف لإصلاح التاريخ. استمد الأحياء من الموتى قوتهم.

التاريخ لن ينصلح، قالت الحكومة، لنبدأ صفحة جديدة. سعت الحكومة للتواصل. قال ساكنو الرصيف الأحياء، لا يمكننا اتخاذ القرار بدون رفاقنا الموتى. هم شركاؤنا في القرار. قالت الحكومة لتسألوهم إذاً. قالوا الموتى لا يردون. الموتى لا يتحدثون. الموتى ينتقمون فقط. وانتقام الموتى ليس بالسلاح، الموتى لا سلاح لهم. ما يقدر عليه الموتى هو قذف الرعب في قلوبكم. وما العمل يا سيادة ساكني الرصيف؟ لا عمل لدينا، أنتم فتحتم أبواب التاريخ، والتاريخ سيلتهمكم. كنا نتمنى لو ظل كل شيء على حاله، لكن لم يعد هذا بمقدورنا الآن. انتهى. نثمّن غالياً كل مقترحاتكم العقلانية، ولكن لا شيء صار نافعاً الآن.

العربي السفير

متابعات

نصف سكان الدول العربية «ممّن بلغوا سنّ العمل ـ هم إما عاطلون عن العمل أو غير ملتحقين بالتعليم»، وفق ما قالته نائبة رئيس البنك الدولي، إنغر أندرسون منذ أيام. كما أنّ «معدّل النساء غير الملتحقات بسوق العمل ومعدل البطالة بين الشباب في هذه المنطقة هما الأعلى على مستوى العالم، حيث توجد ثلاث نساء من كل أربع نساء عاطلات عن العمل».

متى يستفيق الفكر الاقتصادي العربي؟

بعكس القرن العشرون الذي قدّم لنا مروحة واسعة من الخيارات في مجال الايديولوجيات الاقتصادية، فإنّ القرن الواحد والعشرين، وفي غضون عقده الأول، استهلك جميع النماذج. لقد تحوّلت التجربة الشيوعية إلى الشمولية، وهي لم تعد موجودة إلا في كوبا وكوريا الشمالية منذ انهيار جدار برلين. كما لم يعد للنيوليبرالية من مصداقية منذ أزمة العام 2008، وإنقاذ المصارف بأموال دافعي الضرائب. حتى المدرسة الديموقراطية الاجتماعية الأوروبية، فقد فقدت مصداقيتها نتيجة استدانة الدول وانخفاض قدراتها على إعادة توزيع الثروات. إننا نواجه أزمة في الفكر الاقتصادي العالمي، ربما تتيح للعالم العربي فرصة تطوير فكر اقتصادي خاص به، يكون متلائماً مع سياقه الخاص وظروفه وغاياته. ما هو هذا السياق الخاص وهذه الغايات؟

طريقان

الخاصية الرئيسية للعالم العربي هي هيمنة الإقتصاد الريعي عليه، أكان نفطياً أو جيوبوليتيكياً أو ناتجاً عن الهجرة... وتبدو الخاصية الجوهرية الثانية، هي انعدام العدالة في الوصول إلى الثروات بين النخب السياسية ـ الاقتصادية وباقي فئات الشعب. لم يسمح وجود دول قوية بتقليص الفارق المتعاظم بين هاتين الشريحتين في المجتمعات العربية. على العكس من ذلك، فقد عزّز من سلطة النخب، مع الاهتمام في الوقت نفسه بالحفاظ على السلام الاجتماعي من خلال آليات دعم للأسعار، أو عبر خلق وظائف في القطاع العام ذات «هدف اجتماعي» (أي استيعاب اليد العاملة المتعلّمة). لقد كشف انفجار البطالة، خصوصاً في أوساط الشباب من حملة الشهادات، أنّ هذه الإدارة ذات المدى القصير، وهذه العملية القائمة على سدّ الثغرات، عاجزة عن أن تكون علاجاً لأمراض الاقتصادات العربية. منذ اندلاع الثورات العربية، ظهر توافق على إعادة النظر بنموذج التنمية المعتمَد سابقاً. في المقابل، لا إجماع على كيفيّة استبدال هذا النموذج. فمن جهة، يشدد النيوليبراليون على أننا لم نفعل الكفاية فيما يتعلق بفتح اقتصاداتنا، وأنّ الوصفات النيوليبرالية تمّ تشويهها، والأنظمة القائمة لم تطبّق الاصلاحات الضرورية إلا جزئياً. ومن جهة ثانية، يلفت معارضو النظام النيوليبرالي إلى وجوب إعادة النظر في كل شيء، لكن من دون تقديم استراتيجية بديلة متماسكة.

الملاحظة الأولى هي أن البلدان العربية التي عرفت ثورات، انخرطت في مسار استمرار الأنظمة السابقة على المستوى الاقتصادي، مع نتائج اقتصادية مخيّبة أكثر للآمال. الحكومات المتتالية في مصر أو تونس وجدت نفسها عاجزة عن تحديد مسار جديد، وفي حين واجهت هذه الحكومات ضغوطا ناتجة عن قصر المرحلة المنقضية حتى الآن، فهي لم تفعل سوى التخفيف من الغضب الشعبي من خلال القيام بتوزيع أموال عامة زادت من العجز والدين العامَّين.

المبادئ الثلاثة الموجِّهة

يفترض أن يوجه أي تحديد لسياسة اقتصادية ثلاثة مبادئ: الفعالية والإنصاف والسيادة. وتؤخذ في الاعتبار بشكل متزامن. وبالنسبة للقرارات التي تتعارض معها ، فيجدر إخضاعها للتحكيم، لكن من دون تعريض أي غاية منها للخطر.

سيفرض على السلطات الجديدة الإعراب عن النيّة بالقطع مع السياسات السابقة، من خلال القيام بتغيير جذري للعلاقات السائدة بين الدولة وعالم الأعمال. وهي علاقات تميّزت حتى اليوم بالطابع الشخصي بدل الإطار المؤسساتي الشفاف الذي يفرض نفسه على الجميع. وقد دفع ذلك بالمستثمرين ورجال الأعمال إلى البحث عن الفوز برعاية القيادة السياسية من أجل الاستحواذ على الريع، بدل الاستثمار في نشاطات إبداعية ومحفوفة بالمخاطر. هناك خياران ممكنان للوصول إلى هذه الغاية: الأول، وهو الذي تحمل لواءه المؤسسات المالية الدولية، ويقوم على تقليص دور الدولة لمنع الزبائنية ومحاباة الأقارب. يكمن عيب تلك المقاربة في أنها تحدّ من أدوات التحكم وتسمح مثلاً بتعزيز القطاعات الأكثر ربحية على حساب النمو، أو على حساب القطاعات التي تُعتبَر استراتيجيةً على صعيد السيادة الوطنية. أما الخيار الثاني، فيكمن في توجيه الدولة للنشاط الاقتصادي وفق غاياتها في تحقيق التنمية. لكن المشكلة هنا تقع في ضمان نزاهة جهاز الإدارة والممسكين بالقرار السياسي.

معيار صالح

كيفية معالجة ملف رجال الأعمال الذين ازدهرت أعمالهم بفضل سخاء الأنظمة تجاههم، يشكّل إشارة إما للقطع مع سياسات الماضي، أو بالعكس للاستمرار بها. فلو تمّت معالجة هذه المسألة بشفافية كاملة، مهما كانت نتيجة ذلك، فإنّ الاقتصادات العربية ستكون قادرة على الإقلاع على أسس أسلَم. أما إذا قررت السلطات الجديدة توظيف عفوها عن رجال الأعمال الفاسدين مقابل موافقتهم على تغيير هوية راعيهم السياسي، فعندها نكون قد غيّرنا كل شيء ليبقى كل شيء على حاله! إنّ مأسسة العلاقات بين الدولة وعالم الأعمال، يسمح بالتقدم على أساسي الفعالية والانصاف في آن واحد. لكن من أجل حصول ذلك، يفترض توفّر إرادة سياسية قوية، وممارسة الضغط من قبل المواطنين، وتحديداً من قبل المستثمرين ورجال الأعمال المستثنين من شبكة الريع. في تركيا مثلاً، لم يكن ممكناً تطبيق إصلاحات مطلع أعوام الألفين، التي أدّت إلى نموّ قوي طيلة عقد من الزمن، لو لم تظهر فئة جديدة من المستثمرين ورجال الأعمال دعمت السلطة الجديدة حين تعارضت مشاريعها مع مصالح البورجوازية الريعية.

تطهير القطاع المصرفي

إنّ مسألة تطهير القطاع المصرفي أساسية لكونها إشارةً إلى سلوك مسار جديد، وأيضاً من أجل إعادة إطلاق الاستثمارات على أسس جديدة. فقد شكّل الوصول إلى القروض المصرفية المصدر الرئيسي لاغتناء الفاعلين الاقتصاديين، وللتمييز بينهم. وكان بعضهم يملك قدرة غير محدودة في الوصول إلى هذه القروض، بينما كانت توضع على آخرين شروط توفير ضمانات تعجيزية، تدفعهم إلى أحضان شركات الرهن أو المرابين أو القطاع الاقتصادي الموازي. إنها أحد أسباب الازدواجية في اقتصاداتنا، بين المجموعات الكبرى التي وظّفت أموالها في جميع القطاعات (من دون توفّر منطق صناعي بالضرورة خلف ذلك)، مع استفادتها من قدرتها غير المشروطة على الوصول إلى القروض، وبين المؤسسات الصغيرة (غير الرأسمالية غالباً) التي تجد صعوبات لتتطوّر، والتي ينتهي جزء كبير منها إلى الزوال عند وقوع أصغر أزمة.

ما هي السيادة؟

من ناحية أخرى، عاد النقاش حول السيادة، خصوصاً عند أصحاب الفكر الاقتصادي البديل. ويعود ذلك إلى سرعة بيع بعض الحكومات العربية المتلكات المصادَرة، وأيضاً بسبب مشاريع بيع مواقع استراتيجية (استخراج معادن...) لقوى أجنبية، وبسبب عودة صندوق النقد الدولي بعد 25 عاماً الى برامج التصحيح الهيكلي. يفرض الحدّ الأدنى من السيادة الوطنية وضع خطوط حمراء بشكل جماعي يحظَر تجاوزها، كبيع الأراضي الزراعية إلى الأجانب، وأن يصبح الأمن الغذائي هدفاً حقيقياً وليس لفظياً، من خلال تحديد استراتيجيات فعّالة، ووضع الوسائل المناسبة في خدمة ذلك. كما الحفاظ على الديونية عند مستوى منطقي، كأولويةً بالنسبة للحكام الجدد، وذلك لتفادي الوقوع في الوضع الذي تعيشه بعض الدول الأوروبية اليوم. لكن ذلك يعني أيضاً امتلاك الشجاعة للسيطرة على تطوُّر النفقات العامة غير الإنتاجية، وزيادة التكليفات الضريبية، مع السهر على مساهمة جميع المعنيين وفق إمكاناتهم. هذه المسائل الرئيسية مُهملة اليوم، حيث تطغى النقاشات المجتمعية بين الاسلاميين ومعارضيهم، ويطغى الصراع الشرس من أجل السيطرة على السلطة.

لكن أين هم الاقتصاديون العرب من هذه النقاشات؟ الملاحظة الأولى تفيد بأنّ هناك مؤسسات وطنية قليلة في البلدان العربية، تمتلك القدرة على إحياء مثل هذه النقاشات. الجامعات العربية مزوّدة بالقليل من الوسائل، والاقتصاد اختصاص لا يجذب النخبة. لقد سعت السلطات المهيمنة لفصل الاقتصاد عن السياسة، بتحويله إلى اختصاص تقني لا يهدّد فعلياً مصالح الطبقة المحظيّة. كما أنّ استحالة الوصول إلى المعطيات البحثية الاقتصادية والاجتماعية المعلومات (المحجوبة لمصلحة عدد قليل جداً من الأشخاص، والسيطرة على المعلومات واحدة من أبرز أدوات التحكم بالسلطة)، ساهمت بدورها في إبعاد الباحثين عن المواضيع الأكثر أهمية، كتحليل انعدام المساواة، والبطالة، أو تقنين الحصول على القروض. وينتج عن ذلك اليوم نقاش فقير نسبياً، يكتفي غالباً بالتعليق على الأرقام المنشورة من قبل المؤسسات الإحصائية، أو التشكيك بصحتها. ويبدو تطوير المؤسسات الاقتصادية المستقلة عن الحكومات، والتي تضمّ الباحثين وكذلك الفاعلين الاقتصاديين الأساسيين، أمراً حاسم الاهمية اليوم. على الاقتصاديين العرب أن يحرّروا أنفسهم من الوصايات النيوليبرالية أو تلك المعادية لليبرالية، وتحفيز التفكير والأعمال التجريبية معاً، والانفتاح على اختصاصات أخرى كالعلوم السياسية أو العلوم الاجتماعية، من أجل الإمساك بموضوع دراستهم بشكل أفضل. ذلك أنه لا يجب نسيان أن الاقتصاد هو قبل كل شيء، مسألة تتعلّق بالبشر.

محمد علي مرواني

أستاذ محاضر في جامعة باريس 1 ـ السوربون، والأمين العام لـ«حلقة الاقتصاديين العرب»

حلم ..

يارا النجم / سوريا

arabi.assafir.com

ـ المئذنة وضياع التاريخ السوري ـ عبير حيدر
يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

بألف كلمة ..

ذكرى اغتيال فيتوريو أريغوني ـ 15 نيسان / أبريل 2011

عامان مرّا على اغتيال الناشط الايطالي الأممي فيتوريو أريغوني في غزّة، ولهذه المناسبة، اعتصام في القطاع وإحياء للذكرى عبر «الغرافيتي» (إي بي آي، أ ف ب)

مدونات

كيف تصبح شريراً؟

...»جالت في ذهني فكرة شريرة. لماذا لا أذهب إلى الشاب والفتاة هناك! أستفسر عن أحوالهما وعن الطريقة التي اجتمعا بها، وإن كانت هناكَ تساؤلات تخيّب ظني وتفسد عليّ فكرتي! ماذا لو كانا مخطوبين؟ لو كانا قريبين؟ لو كان هذا صحيحاً لما كانا ليجتمعا بهذه الطريقة! إنها فرصة لي أحاول من خلالها أن أعرف أكثر وعن كثب ملامح هذه التجربة وأسبابها! بدلاً من الخجل أمام التلفزيون أو إشاحة الوجه؟ وفعلاً اتجهت ناحيتهما ووقفتُ على بعد مترين تقريباً وألقيتُ عليهما التحية وأشرتُ للشاب أن يأتي إليّ خشية أن أتسبب له بموقفٍ محرج أو مخافة أن يعتبرني من الأمن الداخلي، ثم عرفته على نفسي ليطمئن وأعطيته رقم جوالي رغبة مني بالتواصل معه! لم تكن جرأتي كافية للخوض في تفاصيل أكثر، خشية الإساءة لهما أو حذر إفساد الجو الذي لا أعلم كم من المحاولات والاتصالات والمواعدات حتى نجحا في اقتناص فرصة ذهبية للقاء في مجتمع كان محافظا كغزة! هل قالت لأهلها ان عليها دروساً خصوصية؟ فضّلتُ أن أتركهما على حالهما والابتسامة تملأ وجهي لما بدا في وجهيهما من البراءة وصدق المشاعر. وإذا بي أمشي على طريق المتنزه وطفلان يسمعانِ أغانيَ صاخبة بألفاظ تخدش الحياء، وهي ظاهرة جديدة..

من مدونة «تلاشي» الفلسطينية
http://siam-mohammed.blogspot.com

السندات

بعد غياب طويل عن الوطن وقنواته الوطنية، جلست أتابع بصمت نشرة أخبار الظهيرة، أثار انتباهي تطرق النشرة لطرح الحكومة المغربية لسندات واستفزّتني طريقة تقديم الخبر.

جاء في الخبر أن المغرب استطاع أن يسوق «أ» دولار من السندات و ... ، كانت طريقة تقديم الخبر توحي بأنه انجاز، وكأن تلك السندات صندوق بطاطس بعناه واستخلصنا ثمنه وانتهت الحكاية ....

لكن الحكاية أكبر من ذلك بكثير، أن يسوق المغرب سندات بقيمة «أ» دولار تعني ببساطة أنه اقترض قرضا بتلك القيمة وتضاف إليها تكاليف تسويقها على الأسواق المالية والضرائب والفوائد، والشيء الأكثر خطورة هو أن نسبة الفوائد غير ثابتة، بمعنى أنه إذا اهتزت الأوضاع الأمنية في المغرب أو تزعزع الاستقرار السياسي أو تراجع أداء المغرب الاقتصادي فسترتفع النسبة لأنها غير ثابتة. فما هي السندات يا ترى؟ السندات جمع سند، والسند قيمة مالية متنقلة (لأنها تباع وتشترى) تعطي لمالكها حق دين على الجهة التي أصدرتها. بمعنى آخر السند ورقة مالية تعلن أن مالك السند دائن إلى الجهة المصدرة للسند.

من المدونة المغربية «قصة امرأة غريبة هنا وهناك»
http://atlassiya.blogspot.com/2013/03/blog-post.html

هلوسات حرب

كنتُ، قبيلَ هذه الحرب، أوصف بالمتفائل المبتسم، وربما من نعم الله أنني عُرفتُ بين أصدقائي بحسن الاستماع إلى مشاكلهم لأنني دائما أقوم بتبسيط الأمور وحلحلة العقد وما إلى هنالك.

أياً يكن، فإنني ما زلتُ ـ رغم كل الألم ـ أحتفظ بكثير من التبسّم، وما زلت رغم التعب أجد لكل مصيبة محلا من الإعراب..

كان أول الأحزان فقد الأحبة واحداً تلو الآخر بداعي السفر.. لكنني كنت أواسي نفسي بأننا سنلتقي مجدداً وسيكون اللقاء بعد الشوق أجمل..

ثم بدأنا بفقدهم من دون رجعة، وكانت استشهادهم عزاء وسلوى.. «فللآخرة خير وأبقى».. وبعد خرجنا من منزلنا، أخبرتُ نفسي أنني خرجت من منزل لآخر.. وهناك الآلاف خرجوا من منازلهم للعراء..

ثم فقدَ أبي عمله، فبشّرتُ أمي، وقلتُ لها هناك من فقد عينه أو ساقه أو ربما حياته كلها والحمد لله والدي لم يصب بأذى.. ثم اختطف أحد أصدقائي المقربين، وكانت السلوى أنه عاد مع رأسه على كتفيه، ولم ينالوا من جسده إلا بعض الكدمات وقليلاً من التورّم في القدمين..

وبين هذا وذاك تفاصيل لا تعدّ ولا تحصى من الغلاء إلى تأجيل عرس أختي عشرات المرات، مروراً بخسارة الكثير من الأصدقاء بسبب السياسة..

من مدونة «جرعة زائدة»
http://goo.gl/MxL7W